العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان
(1921 -1958)

أ. م. د. سنان صادق حسين الزيدي
كلية التربية – الجامعة المستنصرية

الملخص :

تميزت سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي (1921–1958) بأقامة شبكة واسعة من العلاقات مع الدول العربية والاجنبية ،بما فيها اليابان ،على الرغم من سيطرة بريطانيا على مقدرات العراق في السياسة الخارجية بحكم نصوص لائحة الانتداب البريطاني عليه،وكذلك نصوص المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة 1930.وتزامن ذلك كله،بعد ان اصبحت اليابان القوة الاقتصادية الاولى في الشرق منذ العقد الاول من القرن العشرين ،ثم دخلت في مرحلة التوسع الاستعماري ،وأخذت بالتغلغل الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط ،ومنها العراق،بين عامي 1921و1939،لكن بحركة بطيئة نتيجة سيطرة الراسمال الاوربي على مقدرات هذه البلدان ،مع الاخذ بالحسبان ،ان اليابان أدركت قوة تغلغل أطماع الدول الاوربية الكبرى فيها ،وأن أية محاولة من جانبها ،للتغلغل في تلك الاقطارتحت أية واجهة ستتصدبمقاومةنيفة من جانب كل من فرنسا والمانيا وبريطانياالتي وظفت جميع الوسائل المتاحة لها على السياسة الخارجية والاقتصادية في العراق ،بعد احتلاله عام 1914.

رأت الحكومة اليابانية بعد تنامي تجارتها مع العراق بشكل واسع ،وعلى حساب بريطانيا،الى ضرورة اقامة علاقات دبلوماسية معه للاشراف على مصالحها المتنامية . وفعلا،تحققت هذه الرغبة في كانون الاول عام 1939.الا ان ظروف الحرب العالمية الثانية وافرازاتها ،وانضمام اليابان الى دول المحور ،ادى الى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطوكيو ،ثم اعلن العراق الحرب على اليابان عام 1943.وبعد ان وضعت الحرب اوزارها ،تبنت اليابان سياسة جديدة تختلف بملامحها وسماتها عن اوضاع ماقبا الحرب .لتبدأ مرحلة المعجزة الاقتصادية الثانية ،وتطلب منها اعادة علاقاتها الدبلومسية مع الاقطار العربية تدريجيا ، ومنها العراق الذي سعى الى توطيد علاقاته مع اليابان في ظل ضرورات الحرب الباردة انذاك.وقد حظي تعزيز العلاقات بين البلدين بأهتمام بالغ من لدن المسؤولين في كلا البلدين خلال المرحلة مابين عامي 1921 و1958.

المقدمة:

استناداً الى طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، وانعكاسها على تطور العلاقات الثنائية بين بلدان الشرقين الاوسط والاقصى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، فإن الضرورتين التاريخية والاكاديمية تفرض دراسة موضوع العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان في المدة الواقعة بين عامي 1921 و1958 . ليس لان البلدين المعنيين يمثلان انموذجاً جيداً للعلاقات الثنائية في ظل تعقيدات العلاقات الدولية المعاصرة حسب، بل لانهما ألّفا ايضاً محور تلك العلاقات في منطقتيهما. فالمعروف ان اليابان شهدت في عهد الامبراطور ميجي(1868- 1912)، تطورات جذرية في مضمار التقدم الاقتصادي، بحيث أنها تحولت بعد نهاية الحرب العالمية الاولى الى أكبر دولة رأسمالية في الشرق، وشكلت أنموذجاً خاصاً في تجارب التحديث الناجحة خارج التجربتين الاوربية والامريكية، حتى إن المصالح اليابانية المتشعبة امتدت بقوة الى جميع أنحاء العالم في المدة الواقعة بين عامي 1919 و 1939 ، لذا لا غرو أن غدت اليابان أهم قطب اسيوي فاعل ومؤثر في السياسة الدولية، ويَحُسب لها حسابهاعلى صعيد العلاقات الدولية، ويتوخى الجميع ، بما فيهم العراق الذي عرف بموقعه الاستراتيجي وأمكاناته الاقتصادية وأهميته السياسية على الصعيد الاقليمي.

من أهمية ذلك كله، لم يغب العراق عن أذهان اليابان منذ ذلك الوقت، وأحتل موقعاً متميزاً في حقيبة طوكيو الدبلوماسية، لاسيما بعد أن تطورت العلاقات التجارية بين بغداد وطوكيو بين عامي 1928 و1939، ذلك التطور الذي كان على حساب بريطانيا صاحبة المصالح المتشعبة في العراق الملكي الذي كان يرنو بدوره الى طوكيو مع انحسار دور بريطانيا على الصعيد الدولي من جهة، ونيل استقلاله عام 1932 من جهة اخرى. مع ذلك لم يكن سهلاً على بريطانيا ان تترك العراق لقمة سائغة لليابان او وغيرها، لذا كان طبيعياً ان تدخل لندن في صراعٍ خفيٍ، باعتراف وثائق الدبلوماسية البريطانية، مع طوكيو وغيرها، الا أن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين بغداد وطوكيو، شهدت أزدهاراً ملحوظاً بلغ ذروته في السنة الثانية من الحرب العالمية الثانية. ولكن تلك العلاقات أعتراها تراجع جراء التقاطع الدبلوماسي والسياسي بين سياسة اليابان التي انضمت الى دول المحور، وبين سياسة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، آنذاك، الداعية الى الانخراط في سياسة دول الحلفاء ودعمها، والواضح ان هاتين السياستين، كانتا، بهذا الشكل متناقضتين بالكامل، فهما ضدان لا يجتمعان، حتى أعلن العراق رسمياً الحرب على اليابان في السنة الرابعة من الحرب العالمية الثانية التي كانت فيها اليابان عرضة لهزيمة قاسية، وخضعت لاحتلال امريكي مباشر(1945- 1952).

بيد ان اليابان استطاعت التخلص من بعض قيود الاحتلال الامريكي، لتبدأ في مشوار تجربة التحديث الثانية، وهو ما فرض عليها إعادة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دول المنطقة تدريجياً،

بما في ذلك العراق الملكي الذي برز دورهُ بشكل واضح في مشروعات الاحلاف الغربية في منطقة الشرق الاوسط في خمسينيات القرن العشرين. فكانت لكل من العراق واليابان روابط أقتصادية ودبلوماسية تجمع بينهما، فضلاً عن أدراك كل طرف منهما لأهمية هذه العلاقات وسبل تطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة على المستويات كافة، ولاسيما ان الظروف الدولية قد فرضت وضعاً جديداً في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وأنقسام العالم الى كتلتين شرقية وغربية، وتزعمت الكتلة الاخيرة الولايات المتحدة الامريكية التي حاولت، رغم كل شيء الاحتفاظ بالعراق واليابان في فلكها، وتمخضت افرازات طرفي هذه المعادلة عن علاقات متميزة بين بغداد وطوكيو وعلى الصعد كافة في العهد الملكي.

اعتمدت هذه الدراسة على مصادر متنوعة ، يعد عدد كبير منها اصيلاً،لاسيما الوثائق العراقية والبريطانية غير المنشورة والمنشورة، وكذلك المذكرات الشخصية ومحاضر مجلسي الاعيان والنواب العراقي ،فضلا عن الصحافة العراقية ،و الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة والمراجع والدراسات العامة والخاصة التي شكلت رافدا اضافيا الى متن البحث وهوامشه.

أولاً: العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطوكيو (1921- 1943):

كانت العلاقات التجارية بين العراق واليابان في مقدمة العوامل التي أسهمت بتوثيق صلاتهما الدبلوماسية. فقد أدت الزيارة التي قام بها الوفد السياسي والعسكري الياباني الى العراق في عام 1920[1]، كما يبدو، الى حث الحكومة اليابانية في عهد رئيس الوزراء هارا تيكياشي (Hara Tikiachi)(1918– 1921)، على التفكير باقامة علاقات دبلوماسية مع العراق، لادارة مصالحها التجارية المتنامية هناك. مع الأخذ بالحسبان أن حجم تلك المصالح التجارية كان قليلاً في حينه من جهة، وان طوكيو نفسها، كانت تدرك ان ذلك كله يتم بعلم البريطانيين لكونهم ممثلي الدولة المنتدبة على العراق، وانه لايمكن تجاوز الحد الذي ترتضيه بريطانيا من جهة اخرى. لذا كان الاهتمام الياباني بالعراق، طفيفاً، مقارنة بمستوى اهتمامها بدول شرق اسيا وجنوبها، على اساس كونها المجال الحيوي الذي تتجه نحوه المصالح اليابانية آنذاك.

وقد ادى قيام الحكم الملكي في العراق واختيار الامير فيصل ملكاً عليه في 23 آب 1921[2]، الى إقامة نظام جديد في تاريخ العراق المعاصر، وتبعاً لذلك دخلت علاقات العراق الخارجية مرحلة جديدة، بما في ذلك علاقاته مع اليابان. وانسجاماً مع التطورات الجديدة، منحت الحكومة العراقية المواطنين اليابانيين حق التمتع بالامتيازات الاجنبية التي أتاحتها لهم المادة الاولى من الاتفاقية العدلية بين الحكومتين العراقية والبريطانية في 25 آذار 1924[3] لكون اليابان من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى[2]. وقد جاء في نصها: ((تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوربية والامريكية

التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات الاجنبية في تركيا سابقا، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق موقع من قبل تاريخ 24 تموز 1923[5]، والدول الاسيوية التي لها الان ممثل دائمي في مجلس عصبة الامم .... الخ))[6].

وبحكم عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها تحول اليابان الى قوة استعمارية في مطلع القرن العشرين، وكذلك توازن القوى الدولية، تضاف الى ذلك أهمية التجارة الخارجية لبلد مثل اليابان، هذه العوامل عجلت بانفتاحه على دول الشرق الاوسط[7]، ومنها، العراق، على حد تعبير الباحث الياباني هيروشي شيوجيري.

لاغرو أذن، ان ترسل الحكومة اليابانية الجغرافي الياباني شيغيتا كاشيغا عام 1924 في رحلة جغرافية شملت أجزاء مختلفة من العالم، منها، منطقة الشرق الاوسط، ليصدر بعد ذلك، كتاباً بعنوان " البلدان المجهولة "، اكد فيه أهمية المنطقة بالنسبة لليابان، بحكم امتلاكها للنفط الذي لا تمتلكه اليابان نفسها[8].

1. تطور نسبي في العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطوكيو 1931:

في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين، بدأت صفحة جديدة من تاريخ العلاقات العراقية – اليابانية، إثر تنامي تجارة اليابان مع العراق، وطرأ تحرك ملموس من الحكومة اليابانية تجاه تطوير العلاقات الدبلوماسية مع العراق مع قرب حلول موعد قبول الاخير في عصبة الامم. فقد كلفت وزارة الخارجية اليابانية وزيرها المفوض آ. تازاما (A.Tazamai) في طهران، برحلة بحثية في الشرق الادنى، شملت العراق وسورية ومصر وتركيا في حزيران 1931. وبعد عودته الى طهران، التقى توفيق السويدي[9] الوزير المفوض العراقي في ايران، في مبنى السفارة الفرنسية، هناك، في 14 تموز 1931. وطلب تازاما من السويدي ضرورة اللقاء معه للتدوال في توطيد العلاقات بين البلدين. والثابت فعلاً، كما ذكرت وثيقة عراقية غير منشورة، ان السويدي التقى بالدبلوماسي الياباني الذي اعرب عن رغبة حكومته بتعزيز نشاطها الاقتصادي في اصقاع الشرق الادنى، ولاسيما الدول العربية، ومنها، العراق. واضاف أن ((في نية حكومته تأسيس بعثة دبلوماسية بمستوى قنصلية لها في بغداد، بهدف تنظيم العلاقات)) بين البلدين. وطلب تازاما تزويده بأنموذج اعتراف بالدولة العراقية، ليتسنى لحكومته الدخول في تنظيم علاقاتها الاقتصادية والقنصلية مع العراق. من جانبه، رحب السويدي بتوجهات الحكومة اليابانية الجديدة، وأعلم تازاما بضرورة أن تصدر حكومته بياناً يؤيد اعترافها بالمملكة العراقية ، وارسال نسخة منه الى بغداد، وان هذا الامر سيسهل البدء بأجراء مفاوضات بين المسؤولين بشأن تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[10].

رحبت وزارة الخارجية العراقية برغبة حكومة اليابان في الاعتراف بالمملكة العراقية، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبدورها طلبت من مجلس الوزراء العراقي في 3 آب 1931 تزويدها بانموذج بيان الاعتراف الذي طلبته الحكومة اليابانية[11]. وفي رده، أوضح كتاب مجلس الوزراء المؤرخ في 8 آب 1931، عدم وجود أنموذج خاص من بيان اعتراف دول اخرى بالحكومة العراقية[12]. وعلى اساس ما تقدم، ابلغت وزارة الخارجية العراقية وزيرها المفوض في طهران في 10 آب 1931 بإعلام الوزير المفوض الياباني في طهران، باستعداد الحكومة العراقية لإقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية مع اليابان، وعن كيفية اعتراف الاخيرة بالحكومة العراقية، يمكن التعبير عنه بتحرير كتاب من امبراطور اليابان الى الملك فيصل أو من وزير الخارجية اليابانية الى وزير الخارجية العراقي بهذا المعنى[13]، وفي الوقت نفسه، وبحسب احدى تقارير الدبلوماسية العراقية آنذاك، التقى السفير الياباني في انقرة، الوزير المفوض العراقي ناجي شوكت[14]، للغرض نفسه، ورد الاخير ، بانه سيستمزج رأي حكومته بشأن الموضوع، وبناء على ذلك، طلب شوكت من وزارة الخارجية في 15 آب 1931، ارسال تعليمات له بشأن الموضوع تحديداً ليتسنى له ابلاغ الدبلوماسي الياباني[15]، وعلى ضوء ذلك، أعلمت وزارة الخارجية العراقية بدورها مجلس الوزراء العراقي في كتابها المرسل الى مجلس الوزراء في 23 آب 1931، بما ورد نصاً في كتاب المفوضية العراقية في انقرة، وقد اوضحت الخارجية العراقية لمجلس الوزراء في الكتاب نفسه، انها أبلغت المفوضية العراقية في انقرة بإعلام السفير الياباني، هناك، بمضمون كتابها المرسل الى مفوضيتها في طهران في 10 آب 1931[16].

2.موقف العراق من الاحتلال الياباني لمنشوريا في أيلول 1931:

ولم يمر سوى شهر وبضعة ايام على المداولات والاتصالات بشأن تأسيس علاقات دبلوماسية بين البلدين، حتى شنت اليابان هجوماً عسكرياً على منشوريا في 17 أيلول 1931[17]، مما دفع الحكومة اليابانية ،كما يبدو، الى تأجيل فكرة تأسيس علاقات دبلوماسية مع العراق[18].

وعلى ذلك، كان، طبيعياً ان تنعكس تلك التطورات على المستويين الشعبي والرسمي العراقيين. فقد اولت الصحافة العراقية في تلك الحقبة، الاحتلال الياباني لمنشوريا، و ما يتعلق بتطوراته، والمواقف الدولية منه، اهتماماً استثنائياً ملفتاً للانتباه. فقد تابعت صحيفة" العالم العربي "، كل ما يتعلق بتطورات الاحتلال الياباني بدقة، ويبدو واضحاً مما نشرته على صفحاتها من أخبار وتعليقات سياسية تعود الى تلك الحقبة من الزمن. ففي أول خبر نشرته، بعد الاحتلال في 20 أيلول 1931، تحت عنوان ((أغرب حدث دولي في الايام الاخيرة))، ذكرت ((ان القوات اليابانية أحتلت مدينة موكون الصينية على حين غرة، بعد ان خاضت معارك مع الحامية الصينية هناك))[19]، وفي

اليوم التالي، نشرت الصحيفة نفسها أخباراً متفرقة عن التطورات في منشوريا[20]، وانتقدت الصحيفة عصبة الامم التي لم تصدر انذاراً عاجلاً لوقف القتال طبقاً لمواثيق العصبة نفسها[21]. وفي عدد آخر، انتقدت الصحيفة موقف عصبة الامم، أيضاً، من الاحداث في منشوريا، فكان من المفروض ، بحسب رأي " العالم العربي "، أن ((تبرهن عصبة الامم انها مؤسسة دولية تسعى الى ضمان السلم العالمي))، الا انها ((مؤسسة فاشلة)) ولا تملك قوة لحل الازمات الدولية بسبب سيطرة الدول الكبرى المتنفذة فيها التي تسعى دوماً لتحقيق مصالحها المتشعبة في العالم، واستدلت الصحيفة، بما ذهبت اليه آنفاً، يكون ((احداث منشوريا دليلاً على الوهن والضعف الذي اظهرته العصبة تجاهها، وانها لا تستطيع ان تسلم حتى على روح ميثاقها الكثير المرونة))[22]، ومن الضروري الاشارة الى ان الانتقادات اللاذعة الذي وجهتها " العالم العربي "، جاءت متزامنةً مع مساعي الحكومة العراقية لقبول العراق عضواً في عصبة الامم.

استمرت صحيفة " العالم العربي "، ومنذ مطلع عام 1932، بنشر تطورات الحرب الدائرة في الصين وانعكاسها على التطورات الداخلية في اليابان[23]، لاسيما بعد استقالة الوزارة اليابانية برئاسة اينوكيا(Inukai) (1931- 1932) بسبب تعرض الامبراطور الياباني هيروهيتو (Hirohito) (1926-1989) المحاولة اغتيال في 8 كانون الثاني 1932[24]، وعلى صعيد آخر، وبمناسبة اشتراك اليابان في مؤتمر نزع السلاح في باريس[25]، انتقدت صحيفة " العالم العربي " عصبة الامم وميثاقها والدول الكبرى التي دخلت في صراع استعماري تنافسي للسيطرة على مقدرات الشعوب، ولم تستبعد الصحيفة ان يكون الاحتلال الياباني لمنشوريا الذي يكتنفه الغموض جزءاً من تفاهم دولي بين الدول الاستعمارية[26].

ومما له مغزاه الكبير بالنسبة للموضوع برمته، انعكاس الاحتلال الياباني لمنشوريا على مناقشات مجلس الاعيان العراقي، ففي الجلسة العاشرة للأجتماع الاعتيادي السابع للمجلس، التي عقدت بتاريخ 3 شباط 1932، تحمس العين آصف افندي لموضوع إقرار " قانون انضمام العراق الى معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في 27 آب 1928 "، قائلاً: ((ان الاشتراك في هذه المعاهدة من الامور التي تقدس وتحترم، واقدم شكري للحكومة الامريكية التي راجعتنا وطلبت منا الانضمام الى هذه المعاهدة))، واسترسل قائلاً: ((ولكن اذا نظرنا اليوم الى حكومة اليابان وعلاقاتها مع الصين، وكلتاهما منضمتان الى هذه المعاهدة وموقعتان عليها، لا يمكن الا ابداء الاسف))، وأختتم قوله: ((هذا يعني ان المعاهدة اصبحت لا تعني شيئاً. مع ذلك فنحن نحبذ هذا النوع من المعاهدة ونصادق عليها)). وعلق العين فخري الدين بك عليه، قائلاً: ((حقيقة ملحوظة طريفة وجميلة من العين المحترم. ولكن

سادتي أن انضمامنا الى هذه المعاهدة لا يضر شيئاً، ومن ذلك نكون قد أدينا واجبنا السلمي وليس لنا علاقة بالاخرين)). ليصوت المجلس بعد ذلك بالاجماع بالموافقة على تشريع القانون[27].

3.موقف اليابان من انضمام العراق لعصبة الامم 1932:

مع ذلك، لم يدع المسؤولون اليابانيون مثل هذا الموقف يؤثر في سير تطور العلاقات التجارية بين البلدين، بل ظلوا يحاولون استغلال كل فرصة مواتية للتعبير عن رغبتهم في تطوير العلاقات مع بغداد وعلى الصعد كافة. ففي جلسة مجلس العصبة في 3 تشرين الاول 1932، والتي أعُلن فيها عن قبول العراق عضواً في العصبة[28]، وبموجب هذه العضوية اصبح العراق دولة مستقلة، على الرغم من ان هذا الاستقلال كان شكلياً اكثر منه عملياً وواقعياً[29]، رحبت الحكومة اليابانية به في الجلسة المذكورة، التي انبرى فيها مندوب اليابان مرحّباً بعبارات جميلة ومبدياً تمنيات طيبة لقبول العراق عضواً في عصبة الامم، وقدم التهاني باسم حكومته الى الحكومة العراقية لنيل العراق استقلاله التام[30].

وعلى الرغم من انسحاب اليابان من عصبة الامم في 27 آذار 1933[31]، سعت الحكومة العراقية منذ بداية الحكم الملكي عام 1921 الى إقامة شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والاجنبية[32]، على الرغم من ارتباط العراق بمعاهدة 30 حزيران 1930 مع بريطانيا التي بموجبها خضعت سياسة العراق الخارجية بشكل خاص " للمشورة " البريطانية، فضلاً عن الصعوبات المالية التي، حالت كما يبدو، دون تنفيذ تلك الرغبة على نطاق واسع. مع ذلك، كان للعراق كان في عام 1938 تمثيل قنصلي في كل من لبنان وفلسطين والهند وباكستان.

أما علاقاته بمستوى قائم باعمال مفوضية، فكان مع كل من دول بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا ومصر وايران والسعودية وافغانستان. وكانت للبلدان التالية سفارات ووزير مقيم ومندوبون فوق العادة وقائمون بالاعمال في بداية العهد الملكي: بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية، تركيا، المانيا، لولندا، النمسا، ايران، مصر، ايطاليا، السويد، المجر، فرنسا، هولندا، السعودية[33].

وتشير جميع المعلومات المتوافرة الى رغبة حكومة العراق، باستمرار تطور علاقاتها مع طوكيو وعلى الصعد كافة في هذه المرحلة. فقد بادرت الحكومة العراقية في مايس 1938 الى اتخاذ اجراءات عملية، توخت منها التعبير فيها عن مشاعرها الودية ورغبتها في تطوير العلاقات القائمة بين بغداد وطوكيو. فقررت ان تكون السمة الاعتيادية للرعايا اليابانيين عند دخولهم العراق مرة واحدة غير محددة بزمن، وذلك على أساس المعاملة بالمثل[34].

4. التمثيل الدبلوماسي الياباني في العراق. بدءا العلاقات الدبلوماسية العراقية – اليابانية 1939:

ارتبط ازدياد الاهتمام الياباني قبل الحرب العالمية الثانية بالعراق بتنامي تجارته بشكل واسع، وعلى حساب الدول الكبرى، لاسيما بريطانيا. ويفسر مثل ذلك الواقع، الاهتمام الياباني بالعراق الذي لم يقف عند هذا الحد، بل تعزز نطاقه بشكل أكبر حجماً، عندما رأت الحكومة اليابانية في عهد رئيس الوزراء هراثيوما (Hiranuma) (ك2 1939- آب 1939) بإقامة علاقات دبلوماسية للإشراف على مصالحها في العراق. وعلى هذا النحو فاتحت الخارجية اليابانية، عن طريق سفارتها في لندن، المفوضية العراقية في 18 آذار 1939 برغبة حكومتها بتأسيس مفوضية لها في بغداد، وبناء عليه، نقلت المفوضية العراقية في لندن بكتابها المؤرخ في 20 آذار 1939، تلك الرغبة الى وزارة الخارجية العراقية[35]، بغية عرض الموضوع على رئيس وزراء العراق[36] جميل المدفعي الذي رحب بتأسيس علاقات دبلوماسية مع اليابان[37]. وتم ابلاغ وزارة الخارجية اليابانية عن طريق سفارتها في لندن[38].

وعلى هذا الاساس، رشحت وزارة الخارجية اليابانية الوزير المفوض تاينكي تومايه الذي كان يشغل انذاك رئاسة الشعبة الثالثة في الخارجية اليابانية لتولي منصب وزيرها المفوض في بغداد، في مذكرة أرسلت مع مشاور السفارة اليابانية سوماسا اوكاموتو في 25 تموز 1939 الى المفوضية العراقية في لندن، جاء في نصها: ((أتقدم الى معاليكم بالنيابة عن السفير الذي أوعز الينا من طوكيو استمزاج رأي حكومتكم في امر موافقتها لقبول تاينكي تومايه وزيراً مفوضاً في بغداد))، وزودت السفارة اليابانية في لندن الخارجية العراقية المعلومات الذاتية عن تومايه في المذكرة نفسها جاء في نصها: ((ولد تومايه في آب 1893. تخرج في كلية الحقوق في الجامعة الامبراطورية عام 1919، نجح في امتحان السلك الخارجي في العام التالي، وعين ملحقاً في المفوضية اليابانية في سويسرا عام 1920، ثم رقيّ الى درجة سكرتير ثالث، وعين قنصلاً لليابان في مرسيليا فرنسا في عام 1923، ثم عين سكرتيراً ثالثاً في المفوضية اليابانية في المكسيك عام 1928، ثم نقل الى السفارة اليابانية في تركيا عام 1929، ونقل من هناك الى القائم بأعمال المفوضية في البرتغال عام 1932 ، وبعدها رجع الى طوكيو وعين رئيساً للشعبة الثالثة لدائرة الاعمال الامريكية عام 1936، وما زال في منصبه هذا في وزارة الخارجية اليابانية))[39].

وافق مجلس الوزراء العراقي[40] والوصي عبد الاله[41] على التعيين، وابلغت وزارة الخارجية العراقية بدورها، السفارة اليابانية في لندن، عن طريق المفوضية العراقية هناك في 9 آب 1939[42].

تأخر تومايه في تسنم منصبه الى كانون الاول 1939، ويبدو، ان تاخره جاء بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939، وطبقاً للتقاليد الدبلوماسية، أرسلت وزارة الخارجية العراقية

بدورها، نسخة من كتاب أعتماد الوزير المفوض الياباني في 4 كانون الاول 1939، بغية عرضه على الوصي الامير عبد الاله، وجاء في نصه: ((من هيروهيتو بفضل السماء امبراطور اليابان الجالس على العرش الذي تبوأته نفس السلالة بلا تبدل على ممر الاحقاب والسنين. الى جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق صديقنا العظيم الحميم، رغبة منا في ادامة وتحسين علاقات الصداقة وحسن التفاهم السائدة لحسن الحظ بين بلدينا، فقد أخذنا تاتيكي تومايه حامل الوسام الامبراطوري المقدس زيوكوا من الدرجة الخامسة ليقيم بالقرب من بلاط جلالتكم بصفة مندوباً. وبالنظر لما خبرناه فيه من الأمانة والمثابرة والذكاء، فلنا ملء الثقة بانه يحظى بالقبول من لدن جلالتكم.

نحن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد لجلالتكم صداقتنا الصميمية الخالصة وتمنياتنا الحارة لصحة وسعادة جلالتكم؛ كتب في بلاطنا، في اليوم السادس من الشهر العاشر من سنة حيووا الرابعة عشر ومن السنة التاسعة والستين والخمسمائة بعد الالفين من تاريخ أعتلاء الامبراطور زيمو العرش؛ الامضاء هيروهيتو؛ كينشيسا بورونومورا وزير الخارجية)) [43].

وقد صدرت أرادة ملكية في 5 كانون الاول 1939، بأعتماد تومايه وزيراً مفوضاً، وحدد موعد لتقديم أوراق اعتماده في 9 كانون الثاني 1939، وطبقاً لمنهاج خاص أعد لهذا الغرض[44]. فالثابت، بالفعل، ان تومايه قدم أوراق اعتماده الى الامير عبد الاله[45]. ومن جانبها، عدت صحيفة " العالم العربي "، فتح المفوضية اليابانية في العراق، في خضم ظروف دولية بالغة التعقيد، بداية صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[46]. وفي الاطار نفسه، عززت وزارة الخارجية اليابانية مفوضيتها في بغداد ، بتعيين يوشيو ساساموتو الذي عين سكرتيراً للمفوضية في 27 كانون الاول 1939، وأبلغت وزارة الخارجية العراقية المفوضية اليابانية، ان ساساموتو قد درج اسمه في سجل الهيأة الدبلوماسية الاجنبية في العراق[47].

كان من الطبيعي، ان يثير التقارب العراقي – الياباني حفيظة الدول الكبرى، لاسيما بريطانيا صاحبة المصالح المتشعبة في العراق، مع الاخذ بالحسبان ان هذا التقارب كان على حساب تراجع واضح لعلاقات العراق مع بريطانيا في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد، وموازنات قلقة، كان لكل منها ثمنه، ولكل خطوة حسابها في السنة الاولى من الحرب العالمية الثانية، فكان من باب اولى على بريطانيا ان يثير قلقها التقارب بين بغداد وطوكيو، لعوامل يقف في مقدمتها الضربات التي تلقتها مصالحها التجارية في العراق خلال العقد الرابع من القرن العشرين. فقد تابعت السفارة البريطانية في بغداد، الاحداث السياسية التي شهدتها الساحة العراقية، بما في ذلك علاقة العراق مع اليابان في سياق عام لا خاص. وزودت لندن بأهم جوانبها، كما حاولت التأثير في مسارها قدر الامكان. ويبدو واضحاً في رسالة السفارة الى وزارة الخارجية البريطانية في 19 شباط 1940، مدى الاهتمام البريطاني

بتطور العلاقات العراقية – اليابانية. فقد أكدت الرسالة ان الوزير المفوض الياباني وكادره يعملون بكل عزم لتطوير مصالح بلادهم في العراق، فضلاً عن ذلك، اولت الصحافة العراقية اهتماماً واضحاً، بتطور العلاقات بين بغداد وطوكيو، كما ورد في الوثيقة البريطانية الرسمية[48]. وقد فرض هذا الواقع، مع التطور الكبير الذي طرأ على امكانات اليابان الاقتصادية والعسكرية، تناسباً جديداً للقوى على صعيد العلاقات الدولية. ولاسيما ان علاقات العراق باليابان قد تعززت اكثر من أي وقت مضى، وعلى حساب بريطانيا نفسها، في ظل الاوضاع التي استجدت مع نشوب الحرب العالمية الثانية.

انعكست وقائع الحرب على منطقة الشرق الاوسط بدرجة كبرى، وحولت العراق الى مرتع خصب للمناورات الدولية عشية الحرب وفي سنواتها، فعندما أعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في 3 أيلول 1939، كان وضع العراق قد تقرر بموجب معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام 1930، وعلى هذا الاساس، كان موقع العراق على الصعيد الرسمي هو تحديد العلاقة مع المانيا الهتلرية، لكونها تخوض حرباً ضد بريطانيا حليفة العراق. وكان نوري السعيد الذي يترأس الوزارة قد اعطى اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع[49]، مما دفع الحكومة العراقية في 5 أيلول 1939 الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا التي تحالفت مع ايطاليا في معاهدة ميونيخ في 29 أيلول 1939[50].

وفي خضم التطورات السياسية الداخلية في العراق، وبعد أن ألَّف رشيد عالي الكيلاني وزارته الثالثة في 31 آذار 1940، انتهجت الحكومة العراقية، سياسة إدامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحاربة الاخرى، وعلى الرغم من هذا الادعاء، الا أن واقع الحال لم يكن كذلك، فقد كانت ميول الكيلاني نحو دول المحور بسبب جملة من العوامل والظروف التي هيأت لهذه الميول مسوّغاتها ودوافعها الاساسية[51]. وقبلت بريطانيا تلك السياسة مرغمة، كما يبدو وسرعان ما تراجعت العلاقات بين لندن وبغداد، بالمقابل شهدت العلاقات بين بغداد وطوكيو، تحسناً ملحوظاً في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية، ويعود الفضل الى هيأتها الدبلوماسية الجديدة، فقد ادى تومايه الوزير المفوض الياباني ما كان عليه اداؤه على خير وجه خدمة لسوق بلاده في مرحلة حاسمة من جميع الاوجه تاريخياً. لا غرو إذن، أن حصل على تكريم من الحكومة العراقية لدوره المتميز في توطيد العلاقات بين البلدين[52].

وفي خضم التطورات الدبلوماسية بين العراق واليابان، استدعت الحكومة اليابانية وزيرها المفوض في بغداد في 13 أيلول 1940[53]. وكان طبيعياً ان تراقب السفارة البريطانية تلك التطورات باهتمام بالغ، فقد تضمنت احدى وثائق السفارة متابعتها للتقارير الصحفية العراقية التي اشارت الى مغادرة الوزير المفوض الياباني بغداد في 13 أيلول 1940. وربطت السفارة مغادرة الاخير الذي له صلة طيبة مع رئيس الوزراء الكيلاني الذي حملهُ طلباً الى الحكومة اليابانية، انطوى على رغبته بان

تصدر اليابان أعلاناً لصالح استقلال العرب، فضلاً عن نجاح المفاوضات بين الجانبين العراقي واليابانى بشأن بيع القطن العراقي لليابان، كما ورد في الوثيقة البريطانية الرسمية[54].

وتحدثت رسالة أخرى، عن الموضوع نفسه، ولكن بتفاصيل أدق. فقد توقعت السفارة البريطانية في رسالتها الى وزارة الخارجية البريطانية في 9 تشرين الاول 1940، ان تومايه لن يعود الى بغداد لممارسة منصبه وقد رشح دبلوماسي بديلاً عنه. وابدت أندهاشها من تكريم الحكومة العراقية لتومايه بوسام الرافدين " الصنف الثاني "، تكريماً لخدماته في توطيد العلاقات بين البلدين، على الرغم، كما أكدت، من أنه لم يمض في منصبه أقل من سنة. واوضحت السفارة، طبقاً لمصدر وثيق، ان الكيلاني قدم التماساً قوياً للوزير المفوض الياباني لحث حكومته على ان تصدر بياناً لصالح استقلال العرب، الى جانب ذلك، مفاتحة حكومات دول المحور للغرض نفسه. وان التكريم الذي ناله تومايه من الكيلاني كان لهذا الغرض على حد تعبير السفارة البريطانية[55].

وفي خضم التطورات السياسية العالمية والعراق بصورة خاصة، وكما توقعت الدبلوماسية البريطانية في بغداد، اختار ماتسوكا وزير الخارجية اليابانية، مفوضاً جديداً لبلاده في العراق، إذ تم نقل شنروميازاكي من منصب سكرتير مكتب الشؤون الاسيوية الى منصب وزير مفوض لليابان في بغداد بدلاً عن تاتيكي تومايه، وزودت المفوضية اليابانية، الخارجية العراقية، المعلومات الاتية عن السيرة الذاتية لحياة شنروميازاكي في كتابها المؤرخ في 31 تشرين الأول 1940، جاء في نصه: ((ولد عام 1896، تخرج في جامعة طوكيو عام 1920، وعين في السنة نفسها في وزارة الخارجية البريطانية، خدم في الولايات المتحدة الامريكية وبون وهونكونغ، وفي سنة 1939، عين رئيساً للشعبة الثانية في مكتب الشؤون الثقافية في وزارة الخارجية، ثم عين سكرتيراً لمكتب الشؤون الاسيوية))[56].

أعلمت، وزارة الخارجية العراقية، بدورها، رئاسة الديوان الملكي في كتابها المؤرخ في 7 تشرين الثاني 1940، برغبة وزارة الخارجية اليابانية بتعيين شنروميازاكي وزيراً مفوضاً جديداً لها في بغداد، بغية عرض الامر على الوصي عبد الاله[57]، وبعد مرور يومين وافق الامير عبد الاله على التعيين[58]. وبناء على ذلك، تم إعلام المفوضية اليابانية في بغداد في 11 كانون الثاني 1941[59].

أثار هذا التطور الكبير في العلاقات الدبلوماسية العراقية – اليابانية، قلقاً جدياً لدى دول الحلفاء التي كان يهمها ان يحدث العكس، لاسيما بريطانيا التي تابعت بدقة ما كان يجري داخل العراق، وأخذت تنظر الى التقارب بين بغداد وطوكيو بعين الحذر واليقظة ، لذا لم تقف مكتوفة الايدي بأزائها، بل قامت بمواجهته بكل الطرق الممكنة، ففي لقاء، السفير البريطاني بازل نيوتن(Basil Newton). برئيس الوزراء العراقي طه الهاشمي[60]. في 4 شباط 1941، اكد نيوتن للهاشمي، ان حكومته كانت تنظر بعين الريبة الى حكومة الكيلاني السابقة، وفقدت الثقة بها، حسبما أكد، بعد ان رفضت قطع

علاقاتها مع ايطاليا[61]، لاسيما بعد ان أعلنت الأخيرة الحرب على بريطانيا في حزيران 1940، فضلاً عن معلومات متوافرة لدى الحكومة البريطانية، أشارت الى وجود مذاكرات حقيقية بين الحكومة العراقية والحكومة اليابانية لأمور ليست لصالح حكومته، من جانبه، نفى رئيس الوزراء العراقي تلك المعلومات، وأكد لضيفه البريطاني، ان علاقة بلاده مع اليابان تجارية بحتة[62].

في غضون ذلك تزامن وصول شنروميازاكي الوزير المفوض الياباني، الى بغداد في 4 نيسان 1941 لتولي المنصب الذي بقي شاغراً لمدة سبعة أشهر، مع تفاقم الاوضاع الداخلية في العراق، بعد ان قرر مجلس الامة عزل الوصي عبد الاله وتنصيب الشريف شرف بدلاً عنه، وكلف الاخير رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة في 12 نيسان 1941[63]. وادى ذلك كله، ان قدم شنروميازاكي اوراق اعتماده الى الوصي الشريف شرف في 21 نيسان 1941، وأُعد حفل خاص لهذا الغرض[64]. ويعد ذلك، اعترافاً بالحكومة العراقية من دولة اليابان[65] التي ابدى الرأي العام فيها تعاطفاً مع قادة الحركة[66]. فضلاً عن دول المحور الاخرى التي أعترفت بالحكومة العراقية وهي كل من المانيا وايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر[67].

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات العراقية – البريطانية تمر بحالة تدهور، كانت العلاقات العراقية – اليابانية تتعزز اكثر فاكثر على حسابها. وفي واقع الحال، ادى ذلك كله ، وغيره، الى الصدام العسكري بين الجيش العراقي والجيش البريطاني خلال المدة ما بين (2-29 مايس 1941)، وبحكم عوامل متعددة، فشلت إنتفاضة مايس 1941 وترك قادتها العراق[68]، بعد دخول القوات البريطانية بغداد في 1 حزيران 1941، وعهد الوصي عبد الاله الى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة في 2 حزيران 1941، التي سرعان ما أعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا في 9 حزيران 1941[69]، وفي الوقت نفسه، كما أكد المؤرخ عبد الرزاق الحسني، ارغمت الحكومة العراقية الملحق العسكري الياباني في بغداد، على مغادرة العراق فوراً، بعد ان عدهُ الوصي عبد الاله شخصاً غير مرغوب فيه[70].

أناط لويجي غابريللي الوزير المفوض الايطالي في بغداد، حق التمثيل والمحافظة على مصالح الرعايا الايطاليين داخل العراق، الى المفوضية اليابانية في بغداد، بعد موافقة الحكومة اليابانية على طلب الحكومة الايطالية، وقد أعلمت الحكومة اليابانية وزارة الخارجية العراقية في كتابها المؤرخ في 12 حزيران 1941، بالاشراف على المصالح الايطالية في العراق، ورجت إعلام السلطات العراقية المختصة بذلك[71].

وفي خضم التطورات الدبلوماسية بين العراق واليابان، استدعت وزارة الخارجية اليابانية وزيرها المفوض في بغداد الى طوكيو، وكلفت ساساموتو سكرتير المفوضية بتولي اعمال المفوضية بصفته قائماً بالاعمال[72].

في تلك الايام بالتحديد، كانت القوات الالمانية والايطالية تقصف مدينة القاهرة ومدناً اخرى في مصر. وعلى الرغم من الاحتجاجات المتكررة التي بعثتها الحكومة المصرية الى تلك الحكومتين، الا أن طائراتهما استمرت بالقصف، وإثر ذلك، طلبت الحكومة المصرية من الحكومة العراقية مساندتها للاحتجاج لدى الحكومتين على الاعمال الحربية ضد المدن المصرية، وبما أن الحكومة العراقية قد قطعت علاقاتها مع الدولتين المذكورتين، رجت وزارة الخارجية العراقية من المفوضية اليابانية في بغداد في 17 و24 أيلول 1941 التوسط لدى الحكومتين الالمانية والايطالية، وابلاغهما احتجاجها على أعمال القصف التي تتنافى مع القوانين الدولية والمبادئ الانسانية[73].

في ذلك الحين، انضمت اليابان الى التحالف الثلاثي الالماني الايطالي الذي اصبح ثلاثياً في 27 أيلول 1941، إثر تراجع علاقات اليابان مع الولايات المتحدة الامريكية التي منعت تصدير المواد الحديدية الى اليابان، الامر الذي ترك آثار سيئة على صناعاتها، لذلك اتجهت انظار الحكومة اليابانية ترنو نحو حليفتيها الاوربيتين للتشاور معهما في الموقف الامريكي من ذلك، وتمخض عنه اعلان التحالف المذكور[74].

5. تراجع العلاقات العراقية – اليابانية 1941:

انعكست تلك التطورات الدولية بقوة على نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بعد تشكيل وزارته في 9 تشرين الاول 1941[75]، وأزداد عمله بأنسجام تام مع السفارة البريطانية التي أزداد تدخلها في الشأن العراقي اكثر من ذي قبل في اتون أخطر حرب عالمية حتى ذلك الحين[76].

تشير الوقائع التاريخية الى ان المدة المحصورة ما بين (9 تشرين الاول – 17 تشرين الثاني 1941) شهدت اتخاذ الحكومة العراقية، اجراءات تجاه اليابان كانت بوادرها تشير الى تراجع العلاقات بين البلدين، وأدت في نهاية المطاف الى قطع العلاقات بينهما. فبعد تشكيل نوري السعيد وزارته في 9 تشرين الاول 1941، بدأ التغيير السريع في السياسة الخارجية العراقية تجاه اليابان، ويعزى ذلك الى اسباب موضوعية، تتعلق برغبة السعيد اتباع سياسة دعم دول الحلفاء في الحرب الدائرة ضد دول المحور، ولم يكن، والحال هذه، الا ان يتبع السعيد سياسة جديدة، أضرت باليابان وحلفائها دول المحور، فقد تخوفت الحكومة العراقية، من وجود الرعايا اليابانيين في العراق تحسباً من قيامهم بنشاطات مريبة لا تنسجم مع سياسة الحكومة العراقية، لذا طلبت من الرعايا اليابانيين، عدا الدبلوماسيين منهم، والبالغ عددهم ثلاثة عشر، مغادرة العراق الى طوكيو عن طريق ايران [77]. وفي

السياق نفسه، اتهم نوري السعيد في تصريحه لمندوب وكالة رويتر في 28 تشرين الاول 1941، حكومة اليابان – من دون تسميتها – بأنها ((مدت يد العون الى قادة حركة مايس بالاموال والسلاح))، وان تلك الدولة لم تبق لها مصالح تجارية مع العراق، لذا رأى السعيد أن ((لا فائدة من بقاء مفوضيتها في بغداد)) لأن وجودها ، كما أشار ، ((يبعث بالريبة في اذهان الشعب العراقي))، على حد تعبير السعيد الذي دعا في ختام تصريحه الى ((أن أحسن خدمة تستطيع ان تقدمها اليابان في سبيل العلاقات الودية مع العراق، ان تنتهج الوسائل الرشيدة لازالة الاسباب الباعثة على سوء التفاهم الذي تلمسه الحكومة العراقية))[78].

انعكست تصريحات السعيد على الحكومة اليابانية، فقد اكد ايشي الناطق الرسمي بأسم الحكومة اليابانية في 29 تشرين الاول 1941، ان حكومته لم تتسلم مذكرة رسمية من الحكومة العراقية بخصوص ما تناقلته وسائل الاعلام بشأن قرارها بقطع العلاقات مع حكومته، وان القائم بالاعمال الياباني ما يزال موجوداً في بغداد، وعلى الرغم ان الحكومة العراقية طلبت من البعثة التجارية اليابانية مغادرة العراق، الا أن حكومته، لم تتلق، كما أكد، مذكرة عراقية تتضمن قطع العلاقات التجارية بين البلدين[79].

وكان امراً طبيعياً، ان تولي وكالات الانباء العالمية، تلك التطورات الدبلوماسية بين العراق واليابان اهتماماً بالغاً. فقد اشارت احدى الوكالات البريطانية الى تدهور العلاقات بين البلدين، وتوقعت ان تقدم حكومة العراق على قطع علاقاتها مع طوكيو على ضوء سلوك الاخيرة في اثناء احداث العراق (نيسان – مايس 1941) على حد تعبير الوكالة[80].

مهد ذلك كله ، وبحكم عوامل اخرى، تأتي في مقدمتها، رغبة نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بالوقوف الى جانب دول الحلفاء في الحرب، الى ان تعلن الحكومة العراقية قراراً انطوى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان. وجاء في نص قرار رقم (2) في جلسة مجلس الوزراء العراقي المنعقدة في 17 تشرين الثاني 1941: ((نظراً الى ان سلوك حكومة اليابان في الفترة الاخيرة تجاه العراق كان غير متفق مع مقتضيات استمرار حسن العلاقات بين المملكتين العراقية واليابانية، والى انقطاع العلاقات التجارية بين البلدين، وانتفاء الفائدة المتوخاة من استمرار بقاء المفوضية اليابانية في العراق، قرر مجلس الوزراء قطع العلاقات مع الحكومة اليابانية))، في اليوم نفسه، أرسل مجلس الوزراء قراره الى رئاسة الديوان الملكي[81]. وصادق الوصي عبد الاله على القرار في اليوم نفسه[82].

وانطلاقاً من تلك السياسة، أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية كافة في العراق بقرار قطع العلاقات مع اليابان التي ((شجعت حركة رشيد عالي الكيلاني الاخيرة)) كما ورد نصاً في

الوثيقة العراقية الرسمية[83]. وإثر ذلك، أصدرت الحكومة العراقية الاوامر الى ساساموتو القائم بالاعمال اليابانية في بغداد لمغادرة العراق. والثابت، فعلاً، ان الدبلوماسي الياباني قد غادر العراق في 24 تشرين الثاني 1941، كما ورد في صحيفة " الحوادث "، التي اوضحت ان الحكومة العراقية سوغت قرار قطعها العلاقات مع اليابان لتدخل المفوضية اليابانية في الشأن الداخلي العراقي خلال (نيسان- مايس 1941)[84]. من جانبها، لم تبد الحكومة اليابانية اهتماماً بالقرار العراقي، ((لانه لا يؤثر تأثيراً فعلياً في علاقات البلدين التي قطعت بينهما منذ شهر نيسان 1941))، على حد تعبير احد المسؤولين في الحكومة اليابانية[85] التي كلفت الوزير التركي في بغداد برعاية المصالح اليابانية في العراق[86]. ومما يذكر ان اليابان أعلنت دخولها الحرب العالمية رسمياً، إثر هجومها على القوات الامريكية في ميناء بيرل هاربر في 7 كانون الاول 1941[87].

6. العراق يعلن الحرب على اليابان 1943:

لم تترك طبيعة تطورات الاحداث السريعة على الصعيد الدولي خياراً واسعاً امام دول الحلفاء، ولاسيما بريطانيا غير ممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتنفيذ مطالبها التي باتت اكثر الحاحاً من أي وقت مضى. وبالفعل قررت الحكومة العراقية الوقوف الى جانب حليفتها بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية، وأعلنت ان العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاثة في 11 كانون الثاني 1943، وسوغت الحكومة قرارها هذا بان حكومات تلك الدولة تمادت في عدائها للعراق واستمرت إذاعاتها في مهاجمته، وسماحها ((للخارجين عن القانون)) بالتواجد والنشاط في أراضيها[88]، وصدرت أرادة ملكية باعلان حالة الحرب على دول المحور في 17/16 كانون الثاني 1943[89]. وتنفيذاً لهذه السياسة أصدرت الحكومة العراقية بياناً، دعت فيه العراقيين الذين نزحوا الى المانيا وايطاليا الامتناع من التعامل مع دول المحور الثلاثة المانيا وايطاليا واليابان[90]. وأرسلت مذكرة بهذا الشأن الى الوزير المفوض العراقي في أنقرة لتسليمها الى ممثلي تلك الدول[91].

وجد قرار الحكومة العراقية صدىً واضحاً في الدوائر الدبلوماسية البريطانية والامريكية. فقد تلقى رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد برقية من رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، رحب، فيها، باعلان العراق الحرب على دول المحور[92]، وبالمستوى نفسه، كان القرار العراقي مصدر ارتياح من لدن المسؤولين الامريكيين والصحافة الامريكية. فقد عدت الاوساط الرسمية الامريكية القرار العراقي ان من شأنه الحيلولة دون لقاء المانيا واليابان على شواطئ المحيط الهادي، في حين انبرت الصحافة الامريكية بتعليقاتها التي اشارت، فيها الى ان القرار العراقي سيقطع الاتصالات بين المانيا واليابان عن طريق الخليج العربي[93]. وعندئذ بدأت صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطوكيو، وبقيت العلاقات مقطوعة بين البلدين، ولم تجر أية محاولة لأعادتها خلال سنوات الحرب.

ثانياً: تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة 14 تموز 1958:

تركت الحرب العالمية الثانية اثاراً سيئة على اليابان، بعد استخدام الولايات المتحدة الامريكية السلاح الذري ضدها في 6 آب 1945[94]، وكانت واشنطن قد سوغت عملها، لوضع نهاية سريعة للحرب مع اليابان[95]. وفي واقع الحال، اضطر ممثلو الحكومة اليابانية التوقيع على وثيقة الاستسلام من غير قيد او شرط وعلى ظهر الطراد الامريكي ميسوري الذي كان يرسو في خليج طوكيو في 2 أيلول 1945، منهين بذلك الحرب العالمية الثانية[96] التي تعد نقطة تحول في تاريخ العالم المعاصر، إذ نتج عنها تغيير في ميزان القوى الدولية بعد أفول نجم القوى الكبرى التقليدية، وعلى وجه التحديد بريطانيا وفرنسا، وخروجهما من الحرب منهوكتيْ القوى وتعانيان من تدهور كبير في امكاناتهما ومقدراتهما الاقتصادية والعسكرية. فضلاً عن هزيمة دول المحور المانيا وايطاليا واليابان وما ترتب عليها من قرارات دولية ضد مصالحها. والاكثر اهمية من ذلك كله ان نتائج الحرب اسفرت عن بروز قوتين عالميتين كبيرتين هيمنتا على الساحة العالمية، كانت إحداهما، الولايات المتحدة الامريكية التي احتلت اليابان، مما دفعها بصفتها تلك الى تعيين الجنرال مارك ارثر قائداً اعلى لقوات الحلفاء في الاراضي اليابانية[97].

استطاعت اليابان بعد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها، واعترافها بالهزيمة في المجالات العسكرية والاستعمارية، ان تتبنى سياسة اختلفت بملامحها وسماتها عن أوضاع ما قبل الحرب. وتوافرت لليابان خلال عهد الاحتلال (1945- 1952) العديد من الشخصيات الوطنية – على حد الوصف الدقيق للباحث الدكتور محمود عبد الواحد – التي استطاعت الموازنة بين مصالح الشعب العليا وتوجهات القيادة العليا الامريكية[98]. والحق يقال، كانت الحكومة اليابانية امام مهمة صعبة، الا أنها استطاعت بعد توقيع معاهدة الصلح في سان فرانسيسكو عام 1951 إعادة علاقاتها الدبلوماسية الثنائية مع الاقطار العربية تدريجياً، ومنها، العراق الذي كان احد الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة، بعد ان انتهجت الحكومة العراقية وجهة نظر تتلاءم مع واقع التطورات الدولية بعد الحرب[99]، فكان احد أهدافها البعيدة المدى التعاون مع الدول الاسيوية والعمل على وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة لتحقيق السلم العالمي[100].

وتنفيذاً لهذه السياسة، أحالت وزارة الخارجية العراقية الى مجلس الوزراء في 11 آذار 1953 لائحة قانون ابرام معاهدة الصلح مع اليابان، واتفاق تسوية المنازعات والخلافات الناشئة بموجب المادة 15-أ من المعاهدة لدراستها والبت فيها[101]، وبناء عليه، قدمت الحكومة العراقية اللائحة الى مجلس النواب العراقي في 29 آذار 1953، وقد جاء في الاسباب الموجبة لهذه اللائحة ما نصه: ((كانت

الحكومة العراقية قد اعلنت حالة الحرب بينها وبين دول المحور الثلاثة ومنها اليابان بدون قيد او شرط، وتوقيعها على الهدنة عند عقد مؤتمر الصلح في مدينة سان فرنسيسكو في 20 أيلول 1951 لوضع معاهدة الصلح معها واجراء التسوية السلمية. وقد ساهم العراق في ذلك وكان ممثله من ضمن الموقعين على المعاهدة المذكورة. وبالنظر للرغبة في انهاء حالة الحرب بين العراق واليابان وأعادة العلاقات السلمية بين البلدين وتسوية المنازعات الناشئة بموجب المادة 15- أ من معاهدة الصلح مع اليابان لوجود طلبات للعراق على اليابان واحتمال نشوء خلاف حولها فقد اقتضى إعداد لائحة القانون المار الذكر))[102].

تلقت الحكومة اليابانية توقيع العراق معاهدة الصلح بارتياح كبير، واعربت عن رغبتها باقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين. ففي لقاء القائم بالاعمال العراقية المؤقت في واشنطن مع الوزير المفوض الياباني هناك في 27 تموز 1953، نقل الاخير شكر وامتنان حكومته الى الحكومة العراقية، لإبرامها معاهدة الصلح مع اليابان التي قدمت طلباً الى الامم المتحدة بشأن قبول عضويتها فيها. وفي رده أكد الدبلوماسي العراقي، ان حكومته ترحب بدخول اليابان عضواً في الامم المتحدة، وانه سيبلغها بالأمر[103].

تأخرت مناقشة لائحة قانون ابرام معاهدة الصلح مع اليابان في مجلس النواب العراقي للمصادقة عليها الى مايس 1955، ففي دورته الانتخابية الخامسة عشرة، وفي الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954- 1955، أقر مجلس النواب قانون ابرام معاهدة الصلح مع اليابان واتفاق تسوية المنازعات الناشئة بموجب المادة 15- أ عن معاهدة الصلح في جلسته السادسة والثلاثين في 21 مايس 1955[104]. وشرع، لها، قانون رقم 65 في 21 مايس 1955[105].

1. مرحلة جديدة في العلاقات الدبلوماسية العراقية – اليابانية 1955-1958:

وإثرَ هذا التطور في السياسة الخارجية للعراق تجاه الحكومة اليابانية ادركت الاخيرة اهمية العراق على المستويين الأقليمي والعربي، لاسيما بعد انبثاق ميثاق بغداد في نيسان 1955[106]، وانعكاس ذلك كله على الدول العربية ومنها دول الخليج العربي التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع اليابان، مع الأخذ بالحسبان ان الاخيرة، حرصت في تحسين علاقاتها مع العراق، ان يكون ضمن اطار سياسة اليابان الجديدة المرتبطة بالمعسكر الغربي لإبعاد " النفوذ الشيوعي المزعوم "، عن المنطقة الى أقصى حد ممكن. وتنفيذاً لتلك السياسة، اعربت الحكومة اليابانية في عهد رئيس وزرائها هاتوياما ايشيرو(Hatoyama Ichiro) (1954- 1956) عن رغبتها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بغداد وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بمستوى وزير مفوض. بدورها عرضت وزارة الخارجية

العراقية، طلب الحكومة اليابانية باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق على مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 تشرين الثاني 1955، وقد جاء في نصها: ((بالنظر لقيام العراق بابرام وثيقة معاهدة الصلح مع اليابان والخلافات الناشئة بموجب المادة 15- أ من المعاهدة المذكورة، وايداع هذه الوثيقة لدى وزارة الخارجية الامريكية، لذا تقترح الوزارة استئناف العلاقات السياسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين))[107]. وبعد مداولة الاراء، والايضاحات التي قدمها نائب رئيس الوزراء، وافق المجلس ، بقراره رقم (22) على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اليابان 21 تشرين الثاني 1955[108].

وظل اليابانيون يعملون كالسابق، على تنظيم فتح دوائرهم الدبلوماسية في العراق، في حين تأخر العراق عن ذلك حتى مايس 1958. وعلى أية حال، عينت الحكومة اليابانية توكايا شنمورا(Tokuya Shinmura) بمنصب ملحق في المفوضية، وباشر عمله في 11 آذار 1956[109]. ونظراً لحاجة المفوضية اليابانية لموظفين اخرين، عززت اليابان بتعيين ماساو كانازاوا (Masao Kanazawa) سكرتيراً أول للمفوضية الذي التحق بمنصبه في 20 آب 1956، وكذلك ميتسو أنابا (Mitsou Inaba) ملحقاً ثانياً في المفوضية نفسها[110]. ويعزى سبب تأخير تعيين وزير مفوض ياباني في بغداد، لرغبة الحكومة اليابانية باختيار شخصية دبلوماسية يابانية على علم دقيق بالشرق والشرقيين، وبالفعل تم اختيار شيرو ايشيكورو(Shiro Ishiguro) اول وزير مفوض لليابان في بغداد، ويعد الاخير من الشخصيات اليابانية المرموقة، وقد تم اختياره بعناية فائقة، لاسيما بعد ان أصبح العراق، آنذاك، من أكبر الاسواق اليابانية في دول الشرق الاوسط[111].

بعد وصوله بغداد بيوم واحد، زار ايشيكورو رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في 1 أيلول 1956، وقدم له نسخة من اوراق اعتماده كأول وزير مفوض ياباني بعد الحرب العالمية الثانية[112]، وفي التاسع من أيلول قدم ايشيكورو اوراق اعتماده الى الملك فيصل الثاني بموجب المراسم الملكية المعتادة[113]. وقد اولت صحيفة " الزمان " ، اهتماماً واضحاً باستئناف العلاقات بين بغداد وطوكيو، فقد تابعت الصحيفة أخبار الدبلوماسي الياباني منذ وصوله بغداد وحتى تقديم اوراق اعتماده[114]، وأكدت الصحيفة ان وجود ايشيكورو في بغداد سيعزز من تطور العلاقات بين البلدين وعلى الصعد كافة، وتوقعت الصحيفة ان المسؤولين العراقيين في غرفة تجارة بغداد، سيطلبون منه التدخل لدى حكومته بشأن الغاء القيود المفروضة على صادرات العراق الى اليابان[115].

2. زيارة الامير ميكاسا شقيق الامبراطور الياباني للعراق 1956:

لاشك ان الزيارات المتبادلة للمسؤولين الكبار في كلا البلدين، تضاف بالضرورة، الى قوام العوامل التي تعزز تطور العلاقات الدبلوماسية. ولأسباب مختلفة، كانت الحكومة اليابانية هي صاحبة

المبادرة الى اتخاذ مثل هذه الخطوة، اولاً، فضلاً عن امكانات العراق الاقتصادية التي اصبح الجميع بحاجة ماسة اليها في ظل ضرورات الحرب الباردة آنذاك. ولعل من أبرز هذه الخطوات زيارة الامير ميكاسا شقيق الامبراطور لبغداد، وكذلك زيارة الامير عبد الاله لليابان، فضلاً عن زيارات لوفود برلمانية ودبلوماسية يابانيةالى بغداد.

وبالفعل وجهت الحكومة العراقية الدعوة الى الامير ميكاسا شقيق الامبراطور لزيارة العراق. وقد لقيت هذه الدعوة حسن القبول، وحظيت ببالغ الاحترام والامتنان في البلاط الامبراطوري الياباني. وهو أمر ترجمه وصول ميكاسا الى بغداد في 17 أيلول 1956، يرافقه وفد من سكرتاريته، واستقبل استقبالاً ضخماً، كان على رأس المستقبلين عبد الله بكر[116] رئيس الديوان الملكي وأمين العاصمة وعدد من المسؤولين العراقيين، وحل الامير ميكاسا ضيفاً في القصر الابيض[117]، بعد ان أعد له منهاج خاص للزيارة، تضمن زيارة مراكز ثقافية ومعالم اثرية- تاريخية تتعلق بتاريخ العراق القديم، وعين ناجي الاصيل مدير الاثار القديمة لمرافقة الامير ميكاسا طوال أيام الزيارة.

وفي اليوم التالي، بعد وصوله بغداد، بدأت الزيارة بصورة رسمية، عند لقائه الملك فيصل الثاني الذي أقام له حفلاً في قصر الرحاب تكريماً له[118]، بعدها توجه ميكاسا الى المقبرة الملكية في الاعظمية، يرافقه الوزير المفوض الياباني، ووضع اكليلاً من الزهور على أضرحة ملوك العراق، ثم زار المتحف العراقي، وكان في استقباله ناجي الاصيل مدير الاثار، ومما يذكر ان الامير ميكاسا كان من المولعين ببحوث الاثار كما ورد في سفر المؤرخ عبد الرزاق الحسني[119]. وخلال زيارته المتحف، شاهد بعض الاثار اليابانية التي تعود الى ما قبل التاريخ، والتي حصل عليها المتحف عن طريق المبادلة مع جامعة اوزاكا اليابانية. وبالمناسبة اهدى ناجي الاصيل للامير ميكاسا هدية عبارة عن ((علبة عليها كتابات مسمارية يرجع عهدها الى حوالي 1300 ق. م))، واختتم الامير ميكاسا يومه، بتناول العشاء في دار المفوضية اليابانية في بغداد[120].

في اليوم الثاني من الزيارة، استقبل الامير ميكاسا ولي العهد الامير عبد الاله في دار الضيافة، وخلال اللقاء وجه دعوة للامير عبد الاله لزيارة اليابان[121]. وفي ذلك الحين وصل البروفسور كيواتاراشي نائب البعثة اليابانية الى بغداد في 19 أيلول 1956، لينضم الى وفد الامير ميكاسا[122].

امتدت الزيارة كذلك الى المناطق الاثارية المنتشرة في عموم العراق. فقد زار الامير ميكاسا آثار طاق كسرى والقصر العباسي في المدائن في 20 أيلول 1956[123]، ثم توجه في اليوم التالي الى آثار بابل ، وفي اليوم نفسه أقام الوزير المفوض الياباني حفل استقبال على شرف الامير ميكاسا، حضرها عدد من المسؤولين العراقيين[124].

وفي 23 أيلول 1956، زار الامير الياباني آثار بابل مرة اخرى، واطلع على آثارها وما ضم متحفها من نفائس، ثم وصل ناحية الاسكندرية، وكان في استقباله وتوديعه متصرف الحلة، ليغادر بعد ذلك الى لواء الديوانية في 24 أيلول، ويقوم بزيارة مدينة عفك للاطلاع على آثارها، وتناول طعام الغداء على شرف متصرف الديوانية[125]، وشملت الزيارة لقاءات رسمية، أيضاً، فقد استقبل الامير ميكاسا في دار ضيافته محمد فاضل الجمالي[126] ونديم الباجه جي وزير الاقتصاد في 25 أيلول 1956، وجرى خلال اللقاء، ترحيب المسؤليين العراقيَّين بضيفهما الامير ميكاسا، فضلاً عن مناقشة العلاقات بين البلدين وآفاق تطورها على الصعد كافة، كما أشارت الى ذلك صحيفة " الشعب "[127].

كما تضمن منهاج الزيارة، أيضاً، زيارة الامير ميكاسا الى مدينة البصرة، فضلاً عن زيارة آثار أور في 13 أيلول، ثم توجه الى لواء المنتفك(محافظة الناصرية)، وكان في استقباله وتوديعه متصرفا البصرة والمنتفك[128].

ثم مكث الامير ميكاسا اياماً عدة في زيارته لمدينتي كركوك والموصل، واطلع على آثارهما، وعاد الى بغداد في 6 تشرين الاول[129]، ليزور ، كلية الملكة عالية (كلية التربية في باب المعظم)[130] وكلية الاداب وكلية العلوم في 7 تشرين الاول[131]، ومما يذكر، أن الامير ميكاسا شارك في افتتاح أعمال التنقيب للبعثة اليابانية في تل الثلاثات في تلعفر في 8 تشرين الاول، وقبل مغادرته بغداد بيوم واحد استقبلهُ الملك فيصل الثاني في قصر الرحاب، مودعاً له، بمناسبة إنتهاء زيارته للبلاد[132] التي استغرقت 23 يوماً. ثم غادر الامير الياباني بغداد مودعاً من بعض المسؤولين العراقيين في مطار بغداد في 10 تشرين الاول 1956[133].

وفي واقع الحال، تمثل زيارة الامير ميكاسا، احدى ذروات التعبير عما توصلت اليه العلاقات بين العراق واليابان بعد استئناف العلاقات بين البلدين. وتزامنت مع زيارة الامير ميكاسا للعراق، زيارات أخرى يابانية حققت نجاحات أخر. فعلى سبيل تعزيز العلاقات البرلمانية المتبادلة، وصل وفد برلماني ياباني الى بغداد في 4 تشرين الاول 1956[134]، وضم الوفد الذي ترأسه جوجيدو تويكاوا من الحزب الليبرالي الديمقراطي[135]، ورد جي انيوي من الحزب الاشتراكي[136]، وسيجرو ارفوني من الحزب الليبرالي الديمقراطي، وكاكا نوهار من الحزب الاشتراكي، وحال وصولهم الى بغداد، وكجزء من الاعراف الدبلوماسية، فقد سجل أعضاء الوفد اسماءهم في سجل التشريفات الملكية في قصر الرحاب، ثم توجه أعضاء الوفد الى المقبرة الملكية في الاعظمية ووضعوا اكليلاً من الزهور على أضرحة ملوك العراق[137]. وفي اليوم نفسه، التقى أعضاء الوفد في دار الضيافة، عبد الهادي الجلبي نائب رئيس مجلس الاعيان وعبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب، وقد رحبا بالوفد الياباني الذي زار آثار بابل وسدة الهندية ومصفى الدورة في اليوم التالي[138]. وشمل منهاج زيارة الوفد الياباني،

زيارة وزير الاعمار العراقي ضياء جعفر، في 6 تشرين الاول 1956، وأكد رئيس الوفد خلال اللقاء، توقف المشاريع العمرانية والصناعية اليابانية، خلال سنوات الحرب العالمية، الا ان الحكومة اليابانية، كما أكد، سعت الى إعادة البناء الاقتصادي، بفضل إمتلاك اليابان الخبراء الاقتصاديين، وان حكومته على استعداد لارسال بعض الخبراء الى العراق للأفادة من خبرتهم في تنفيذ المشاريع العمرانية العراقية[139].

شمل منهاج الزيارة، لقاء عبد الهادي الجلبي وبعض النواب منهم جميل المدفعي في 6 تشرين الاول، وتحدث الاخير في اللقاء عن تاريخ العلاقات العراقية- اليابانية التي تمتد الى أزمنة طويلة، وأكد المدفعي ان زيارة الوفد الياباني ستؤدي الى توثيق علاقات الشعبين. ووجه رئيس الوفد الياباني الدعوة للجلبي لزيارة طوكيو[140].

وفي سياق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، استقبل امين المميز [141] وكيل وزارة الخارجية العراقية الوزير المفوض الياباني في 19 ايلول 1956، وجرى خلال اللقاء ومناقشة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإدامتها بطور جديد[142].

وفي خضم التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، برزت أزمة السويس عام 1956، وتعرضت مصر آنذاك لعدوان ثلاثي اشتركت فيه كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل، وقد انعكست تلك التطورات على سياسة اليابان الخارجية التي انتهجت سياسة عدم التورط في القضايا السياسية في المنطقة، لاسيما القضية الفلسطينية والمشكلة الناتجة عن احتلال اسرائيل لفلسطين وأراضي عربية، ولذلك لم تتأثر اليابان باحداث الازمة، ومما له دلالته بهذا الشأن، وبحسب ما ورد في دراسة غربية، ان اليابان، وبعد حدوث العدوان، زادت من استيراداتها النفطية من الدول النفطية العربية[143].

3. تطور العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وطوكيو 1957:

تحول انضمام اليابان الى الامم المتحدة في 18 كانون الاول عام 1956[144] الى عامل مهم أضافي لتعزيز سبيل التطور الطبيعي في العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان التي جعلت التزامها بمواثيق الامم المتحدة أحد أعمدة سياستها الخارجية[145] بتجاه تعزيز تعاون اكثر مع دول المنطقة ومنها العراق.

وكان أمراً طبيعياً، ومطلوباً ان يرافق الاهتمامات المتزايدة لليابان بالعراق، تحرك دبلوماسي من الحكومة العراقية بتعيين وزير مفوض عراقي في طوكيو، لاسيما وان زيارة الامير عبد الاله الى طوكيو قد حددت في بداية شهر تشرين الثاني 1957. لذا كلفت وزارة الخارجية العراقية القائم بالاعمال العراقي في جكارتا ابراهيم فضلي [146] بمهام وزير العراق المفوض في طوكيو قبل ان تبدأ زيارة الامير عبد الاله الى اليابان.

وقد وصل ابراهيم فضلي مع عائلته الى مطار طوكيو يوم 25 تشرين الاول 1957، واستقبلهُ مدير عام تشريفات وزارة الخارجية اليابانية، الذي صحبه الى الفندق، إذ اتخذه مقراً له، وبعد وصوله طوكيو بيوم واحد، زاره احد موظفي وزارة الخارجية اليابانية، وطلب منه تزويده بنسخة من اوراق اعتماده، فضلاً عن تزويد فضلي بنسخة من تعليمات موحدة لتقديم اوراق اعتماد السفراء والوزراء المفوضين الاجانب في اليابان[147]، وفي 30 تشرين الاول، استقبل رئيس وزراء اليابان كايشي نوبيساكي[148](Kishi Nobuske)(1957- 1960)، ابراهيم فضلي الذي اكد في تقريره المرسل الى وزارة خارجية العراق في 26 تشرين الثاني 1957، ان ((المقابلة كانت للمجاملة))، وأعرب رئيس الوزراء عن سروره لوجود دبلوماسي عراقي في طوكيو، وأمل ان تكون خطوة في توطيد العلاقات بين طوكيو وبغداد[149].

بعدها قدم ابراهيم فضلي اوراق اعتماده الى امبراطور اليابان في 31 تشرين الاول 1957، وبحضور رئيس الوزراء الياباني. والقى فضلي كلمة بهذه المناسبة أمام الامبراطور، جاء فيها: ((يسعدني ويشرفني ان أكون اول مندوب فوق العادة ووزيراً مفوضاً لبلدي في اليابان))، ثم استأذن لتقديم أوراق اعتماده للامبراطور الذي رد عليه: ((أرحب بمبعوث اخيه بالصفة المتقدمة ويقبل الاعتماد)). بعد ذلك شمل الحوار بين الامبراطور وابراهيم فضلي الحديث عن صحة الملك فيصل الثاني، وشكر فضلي الامبراطور على مشاعره النبيلة تجاه العراق. وأكد الامبراطور لضيفه العراقي ((انه سعيد لقدوم سمو ولي عهد العراق، واعتقد ان ذلك سيساعد على تقوية أواصر العلاقة بين البلدين))، رد ابراهيم فضلي ((ان الامير عبد الاله يشارك جلالته بهذه السعادة وان الشعب والحكومة العراقية يتطلعان الى النتائج الطيبة المنتظرة من هذه الزيارة)).

بعد ذلك سجل ابراهيم فضلي انطباعه الخاص عن لقائه الامبراطور على النحو الاتي: ((كان جلالة الامبراطور يقابل كل انحناء، بانحناءة من لدنه، ولا يوجد عزف للسلامين الملكي والامبراطوري ولا حرس شرف))، كما ورد في تقريره الى وزارة الخارجية العراقية في 26 تشرين الثاني 1957[150].

4. زيارة الوصي عبد الاله لليابان 1957:

بعد مرور، سبعة أيام على تقديم ابراهيم فضلي اوراق اعتماده أوَّلَ وزير مفوض عراقي في طوكيو، وصل الامير عبد الاله ولي العهد يرافقه أحمد مختار بابان[151] وزير الدفاع والزعيم الركن عبد الرزاق حمودي آمر الكلية العسكرية، والاستاذ المساعد الدكتور محمود الامين من كلية الاداب، والعقيد عبد القادر محمود، الى طوكيو في 8 تشرين الثاني 1957[152] في جولة له بضمنها دول كل من الصين واليابان وفيتنام الجنوبية[153].

في اليوم الأول لزيارته، اقام الامبراطور هيروهيتو مأدبة غداء في القصر الامبراطوري على شرف الامير ولي العهد العراقي. وبالمناسبة قلد الامير عبد الاله، الامبراطور الياباني عدداً من الاوسمة الملكية التي منحها له الملك فيصل الثاني، وارسلها مع الامير عبد الاله. وشكر الامبراطور، في رسالة بعثها الى الملك فيصل الثاني، بمنحه الاوسمة الملكية، وتمنى للشعب العراقي التقدم والازدهار[154].

من جانبها، اولت صحيفة " الشعب "، اهتماماً بزيارة الامير عبد الاله الى اليابان. فقد نشرت في صفحاتها الاولى صورة للامير عبد الاله مع ولي عهد اليابان والامير ميكاسا وهم يصطادون البط في احدى مزارع الامبراطور الياباني[155].

وما من شك في ان زيارة الوصي عبد الاله الى طوكيو تستحق وقفة خاصة، ذلك لانها تمثل ارفع مستوى بلغته الزيارات الرسمية العراقية الى اليابان حتى ذلك الحين، إذ مع أنها بدت خالية من أية صيغة سياسية، الا ان الدوافع الكامنة وراء زيارة الوصي عبد الاله كانت تدور ضمن جهود المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، الرامية الى تشجيع الدول التي تدور في فلكها للتقارب والتشاور والتعاون، فيما بينها، من أجل فرض طوق أمني ضد " الخطر الشيوعي " المزعوم في اطار حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي، وفي مرحلة تاريخية مهمة، دخلت فيها حركة التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث مستوى لم يسبق له مثيل.

وفي مطلع عام 1958، ابدى اليابانيون رغبتهم بتطوير علاقاتهم الدبلوماسية مع العراق بعد أن قطعت علاقاتهما على جميع الصعد شوطاً كبيراً الى أمام. فقد ابدت الدوائر الدبلوماسية اليابانية الرغبة في رفع التمثيل الدبلوماسي مع بغداد الى مستوى سفارة في 17 كانون الثاني 1958، بدورها عرضت وزارة الخارجية العراقية، ، الموضوع على مجلس الوزراء[156]. وبناء على ذلك، شكل المجلس لجنة لدراسة الامر والبت فيه[157].

وحسبما يبدو من بعض الحقائق ان المسؤولين العراقيين بدأوا يعتقدون بضرورة فتح مفوضية عراقية في طوكيو، وذلك تقديراً منهم لدور اليابان التي يمكن ان تؤديه سياستها، واثرها على دول آسيا، بما يخدم اهم قضايا دول المنطقة العربية وهي القضية الفلسطينية. من هنا، وبناءٍ على حث الجامعة العربية، الدول الاعضاء فيها، على تنسيق جهودها بشأن التمثيل الدبلوماسي مع الجامعة العربية التي طلبت اعلامها بالخطوات التي تقوم كل دولة عربية باتخاذها في تمثيلها الخارجي[158]، وعلى هذا الاساس ارسلت الحكومة العراقية مذكرة الى الامانة العامة للجامعة في 11 نيسان 1958، تبلغها، فيها، عزمها على تأسيس مفوضية عراقية في طوكيو خلال عام 1958[159].

لم يمض على ذلك سوى ثمانية عشر يوماً، عندما صدرت أرادة ملكية بنقل عبد الملك الخضيري [160]، وزير العراق المفوض في روما الى وزير مفوض للعراق في طوكيو[161].

ومن الضروري الاشارة، الى تأخر العراق عن اليابان التي فتحت اول مفوضية لها في العراق في 9 كانون الاول 1939، قرابة تسعة عشر عاماً في تأسيس مفوضية له في طوكيو، حتى عام 1958. ويمكن تفسير ذلك، بأن السفارة البريطانية هي التي كانت تدير علاقات العراق الخارجية في عهدي الاحتلال والانتداب البريطانيين، فضلاً عن مشاغل العراق، ومشاكله المتراكمة في بداية سنوات استقلاله، التي حالت، كما يبدو، بينه وبين التفكير بفتح مثل هذه المفوضية، وهو امر يتجاوز ربما قدراته وامكاناته المادية آنذاك، الا ان فكرة تأسيس المفوضية نضجت لاسيما بعد استئناف العلاقات في عام 1955، وكانت زيارة الوصي عبد الاله عام 1957 لطوكيو، وعوامل أخرى أشرنا الى بعضها، قد دفعت الحكومة العراقية الى فتح المفوضية في طوكيو، ويبدو ضرورياً الاشارة الى ان الخارجية العراقية كانت تدرك ان مهمة الخضيري تنطوي على صعوبة وأهمية في الوقت نفسه، لذا التقى به وزير الخارجية العراقية محمد فاضل الجمالي ووكيله في 10 مايس 1958 قبل توجهه الى طوكيو لافتتاح المفوضية هناك[162].

ادى هذا التطور الملموس في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الى تنظيم اتصالاتهما بمستوى أفضل من السابق، وأمتد تأثير ذلك الى الأعياد والمناسبات المهمة. كما تحولت المؤسسات الدبلوماسية الجديدة الى قنوات أضافية لتزويد وسائل الاعلام والرأي العام في الدولتين بكل ما يستجد. ففي مطلع عام 1958، منح الملك فيصل الثاني اوسمة ملكية للامبراطور وزوجته من نوع ((قلادة الهاشمي))، وكذلك منح رئيس الوزراء الياباني ((وسام الرافدين)) وولي العهد الياباني ((وسام فيصل الاول درجة اولى))[163]، وفي الاطار نفسه، وبمناسبة عيد ميلاد امبراطور اليابان، بعث الملك فيصل الثاني برسالة تهنئة، تمنى فيها، للامبراطور والشعب الياباني الصديق التقدم والازدهار[164].

ويفسر هذا الواقع، وصول كوتو ماتسودريا سفير اليابان في الامم المتحدة الى بغداد في 9 حزيران 1958، بدعوة من الحكومة العراقية، وعلى الرغم من ان صحيفة " الزمان " وصفتها بـ((الزيارة الخاصة))[165]، الا أن زيارة السفير ماتسودريا الى بغداد تمثل احد ذروات التعبير، وأخرها، عما بلغته العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان التي تميزت بسمة ثابتة، هي التطور المستمر نحو الأفضل خلال سنوات العهد الملكي .

الخاتمة:

تميزت العلاقات بين اليابان، بلد الشمس والحضارة والاصالة والحداثة، والعراق بلد الحضارات والغني بامكاناته الاقتصادية وموقعه الستراتيجي المهم، بسمة ثابتة، هى التطور المستمر

نحو الأفضل خلال المدة الممتدة بين عامي 1921 و1958، بحكم عوامل متعددة، منها، الاحترام المتبادل، والموازنة بين المصالح المشتركة بينهما، والاكثر من ذلك، أنه لم يكن هناك عنصر فعال من شأنه ان يؤدي الى تعكير صفو العلاقات على جميع المستويات بين هذين البلدين الاسيويين، الا في مرحلة معينة، كانت لها سماتها وخصائصها وظروفها التي فرضها واقع العلاقات الدولية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

ويقضي الأنصاف ان نضيف سمة مهمة برزت من نتائج تطور العلاقات بين بغداد وطوكيو خلال السنتين الاولى والثانية من سنوات الحرب العالمية الثانية، اتاحت فرصة واسعة في عهد حكومة الكيلاني الرابعة عام 1941 لتحقيق نجاحات ملموسة في إطار خلق سياسة عراقية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، في أحرج مرحلة مر بها العراق خلال سنوات الحرب، وعلى حساب بريطانيا ، لكن تطورات الحرب، كانت ايذاناً بأفول تلك السياسة العراقية، لان الحرب وضعت الحلفاء، ولاسيما بريطانيا، أمام خيار صعب لا يمكن معه السماح للكيلاني، وغيره، بالمناورة، على حساب مصالحهم الحيوية، المهددة في الصميم في العراق ودول المنطقة عموماً، فكان عليهم ان يستثمروا الفرصة والوقت معاً لتكريس امكانات العراق لصالحهم. فضلاً عن ان الكيلاني لم يدرك ان السياسة التي تسمح بها ظروف السلم لا يمكن في الاحوال كافة، ان تكون نفسها، أو أن تستمر في ظل ظروف الحرب وموازناتها، فالحرب تضيق مساحة المرونة الى أقل حد، وعلى هذا الاساس لابد ان تتصادم مصالح الحلفاء مع سياسة الكيلاني، الامر الذي نجم عنه اجتياح القوات البريطانية للاراضي العراقية الذي عرف بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق.

وكان ذلك كله ، أيذاناً لنوري السعيد لرسم سياسة عراقية تتوافق مع سياسة الحلفاء، مع أدراكه أهمية علاقات العراق مع اليابان، فكان قطع العلاقات في 17 تشرين الثاني 1941، ومن ثم اعلان الحكومة العراقية الحرب على اليابان في عام 1943.

وعلى الرغم من التعثر النسبي الذي اعترى العلاقات بين العراق واليابان بين عامي 1944 و1945، الا أن مصالح البلدين فرضت نفسها في المرحلة التي تلت الحرب. فكان طبيعياً، ان تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين بعد زوال الاسباب التي ادت الى تعثرها.

لقد تعززت لدى القائمين على سياسة العراق الخارجية، بغض النظر عن ارتباطهم ببريطانيا التي كانوا يرون فيها امراً لابد منه تقتضيه مصالح العراق المصيرية، من وجهة نظرهم، وكان من بين هؤلاء، من عَدَّ التوجه الى انتهاج سياسة خارجية تهدف الى خلق سياسة استقلالية ، فيها، وإيجاد قوى دولية ترتكز عليها في مناوراتهم، وجعلها ورقة رابحة بيدهم لمساومة بريطانيا، وغيرها، معتمدين في تحقيق هدفهم على طبيعة تناسب القوى على الصعيد الدولي من جهة، وثروة العراق

النفطية التي يتلهف الجميع عليها من جهة أخرى. وفي هذا السياق ، لا يخلو التوجه للتعاون المتزايد مع طوكيو من عنصر الرغبة في ايجاد موازنة للوجود البريطاني، مع أفول نجمه، في العراق، وهي السياسة التي ظهرت لها بوادر على الساحة العراقية بعد عام 1955 باتجاه التعاون مع دول كبرى اخرى.

ثم برزت حاجة اليابان الى النفط العراقي مع ازدياد اهميته بسبب حاجة العجلة الصناعية اليابانية المتنامية في مراحل نمو المعجزة اليابانية التي تزامنت مع السنوات الاخيرة من الحكم الملكي العراقي، لتتحول الى عنصر مهم آخر في توطيد العلاقات العراقية – اليابانية التي تعُد دروسها، وتجاربها في المرحلة الممتدة بين عامي 1921 و1958 إضافة إيجابية في تاريخ العلاقات الدولية.

هوامش البحث:

(1) سر ارنلد تي. ويلسون،بلاد ما بين النهرين. خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة فؤاد جميل، الجزء الثاني ،بغداد،1992 ص148.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، الطبعة السابعة،بغداد، 1988 ص65.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثاني، الطبعة السادسة، بيروت، 1983، ص83.

(4) فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثاره على البلاد العربية، الطبعة الثانية، بغداد، 1967، ص31.

(5) يشير هذا التاريخ الى معاهدة لوزان التي وقعت بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الاولى.

(6) ينظر نص الاتفاقية في: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، الطبعة الخامسة، بيروت، 1982، ص ص 82- 85.

(7) " محاضرة للاستاذ الياباني هيروشي شيوجيري "، بعنوان (اليابان والعالم العربي: سيرة العلاقات التاريخية) القاها ضمن فعاليات " معرض الرياض الدولي للكتاب " في 5 أذار 2008.

(8) مقتبس في: ياسوما زاكورودا، الرؤى اليابانية للعالم العربي. طبيعتها وآفاقها، " المستقبل العربي "(مجلة)، بيروت، العدد 82، 1985، ص76.

(9) للتفصيل عن تاريخ حياة توفيق السويدي ودوره السياسي في العراق يمكن الرجوع الى: توفيق السويدي، مذكراتي– نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، 1969.

(10) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/799، كتاب المفوضية العراقية في طهران المرقم 401 في 20 تموز 1931 الى وزارة الخارجية العراقية، و23، ص37 (سنرمز لها في الهوامش القادمة د.ك.و.)

(11) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 3578 في 3 آب 1931 الى مجلس الوزراء، و 23، ص36.

(12) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم 3115 في 8 آب 1931، الى وزارة الخارجية، و22، ص35.

(13) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 3809 في 10 آب 1931 الى المفوضية العراقية في طهران، و21، ص34.

(14) للتفصيل عن تاريخ حياة ناجي شوكت ودوره السياسي في العراق، يمكن الرجوع الى: ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894- 1974، الطبعة الثالثة، بيروت، 1977.

(15) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/799، كتاب المفوضية العراقية في انقرة المرقم 441 في 5 آب 1931 الى وزارة الخارجية العراقية، و20، ص37.

(16) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 3977 في 23 آب 1931 الى مجلس الوزراء، و20، ص32.

(17) للتفصيل يمكن الرجوع الى: أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية – اليابانية 1894-1939 ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ،كلية التربية – ابن رشد ،جامعة بغداد، 2006 ، ص ص 221- 223.

(18) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 3 شباط 2009.

(19) " العالم العربي "(جريدة) بغداد، العدد 2308، 20 أيلول 1931.

(20) " العالم العربي "، العدد 2309، 21 أيلول 1931.

(21) المصدر نفسه.

(22) " العالم العربي "، العدد 2314، 27 أيلول 1931.

(23) " العالم العربي "، الاعداد 2394 و2395 و2398 و2400، ا و3 و7 و9 كانون الثاني 1932.

(24) " العالم العربي "، العدد 2401، 10 كانون الثاني 1932.

(25) " العالم العربي "، العدد 2413، 24 شباط 1932.

(26) " العالم العربي "، العدد 2416، 28 شباط 1932.

(27) " محاضر مجلس الاعيان "، الاجتماع الاعتيادي السابع 1931 – 1932، محضر الجلسة العاشرة المنعقدة بتاريخ 3 شباط 1932، مطبعة الحكومة، بغداد، 1932، ص ص 59- 60.

(28) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ص ص 194- 196؛ " العالم العربي "، العدد 2627، 4 تشرين الاول 1932.

(29) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 9 كانون الثاني 2009.

(30) تنظر: " العالم العربي "، العدد 2632، 11 تشرين الاول 1932.

(31) لويس ل. شنايدر، العالم في القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي،مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1960، ص79.

(32) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 10 كانون الثاني 2009.

(33) " وزارة الخارجية "، قائمة اسماء اعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1939، ص ص 4- 5.

(34) " الوقائع لعراقية "(جريدة رسمية)، بغداد، العدد 21655، 9 مايس 1938، ص38.

(35) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/799، كتاب المفوضية العراقية في لندن المرقم 55 في 20 آذار 1939 الى وزارة الخارجية العراقية، و17، ص27.

(36) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 4824 في 2 نيسان 1939، الى مجلس الوزراء العراقي، و19، ص30.

(37) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب مجلس الوزراء العراقي المرقم 1863 في 10 نيسان 1939 الى وزارة الخارجية العراقية، و18، ص29.

(38) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 56520 في 22 نيسان 1939 الى النفوضية العراقية في لندن، و17، ص27.

(39) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب المفوضية العراقية في لندن المرقم 170 في 25 تموز 1939 الى وزارة الخارجية العراقية، و16، ص23.

(40) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب مجلس الوزراء العراقي المرقم 4438 في 7 آب 1939، و14، ص19.

(41) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ج/ 263 في 8 آب 1939 الى مجلس الوزراء العراقي ، و15، ص20.

(42) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 11962 في 9 آب 1939 الى المفوضية العراقية في لندن، و13، ص18.

(43) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 17943 في 4 كانون الأول 1939 الى رئاسة الديوان الملكي، و12، ص17.

(44) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم 576 في 5 كانون الاول 1939 الى وزارة الخارجية العراقية، و11، ص ص 15 – 16.

(45) " العالم العربي "، العدد 4479، 9 كانون الاول 1939.

(46) " العالم العربي "، العدد 4480، 10 كانون الاول 1939.

(47) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/799، كتاب المفوضية اليابانية في بغداد المرقم 9 في 30 كانون الاول 1939 الى وزارة الخارجية العراقية، و10، ص14.

(48)F.O.,371/24060,No.168, Tel. from the British Embassy, Baghdad to the F.O., London, 19th, February, 1940.

(49) سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام1945 ،بغداد، 1988، ص101.

(50) لويس ل. شنايدر، المصدر السابق، ص141.

(51) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 15 كانون الثاني 2009.

(52) " العالم العربي "، العدد 4568، 13 أيلول 1940.

(53) المصدر نفسه.

(54) F.O., 371/24560,No.172, Tel. From British Embassy, Baghdad to the F.O., London, 9th, October, 1940.

(55) F.O., 371/24560,No.173, Tel. From British Embassy, Baghdad to the F.O., London, 9th, October, 1940.

(56) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/799، كتاب المفوضية اليابانية في بغداد المرقم 57 في 31 تشرين الثاني 1940 الى وزارة الخارجية العراقية، و10، ص13.

(57) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 19318 في 7 تشرين الثاني 1940، و9، ص12.

(58) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم 57 في 9 تشرين الثاني 1940، و8، ص11.

(59) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، و7، ص10.

(60) للتفصيل عن تاريخ حياة طه الهاشمي ودوره السياسي في العراق، يمكن الرجوع الى: طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، الجزء الاول(1919- 1943)، تحقيق خلدون ساطع الحصري، الطبعة الاولى، بيروت، 1967، الجزء الثاني(1943- 1955)، بيروت، 1978.

(61) للتفصيل عن العلاقات العراقية – الايطالية خلال الاطار الزمني للدراسة، يمكن الرجوع الى: وليد عبود محمد شبيب الدليمي، التغلغل الايطالي في المشرق العربي 1911- 1943، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد، 1994، ص ص 106- 171.

(62) مقتبس في: محمود الدرة، الحرب العراقية- البريطانية 1941، بيروت، 1969، ص ص 181- 182.

(63) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، ص ص 238، 245.

(64) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف : 799/ 311، كتاب رئاسة التشريفات الملكية المرقم 188 في 20 نيسان 1941 الى وزارة الخارجية العراقية، و6، ص8.

(65) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، مطبعة الشباب العربي، بغداد، 1956، ص292.

(66) كيكو ساكاي،العراق واليابان . تاريخ وعلاقات ،ترجمة وتقديم علي حسين حسون ومحمود عبد الواحد محمود، بغداد، 2009، ص5.

(67) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، بغداد ، 1956، ص292.

(68) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 15 كانون الاول 2008.

(69) وليد عبود محمد شبيب الدليمي، المصدر السابق، ص168.

(70) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص27.

(71) د. ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 799/ 311، كتاب المفوضية اليابانية في بغداد المرقم 27 في 12 حزيران 1941 الى وزارة الخارجية العراقية، و5، ص7.

(72) د. ك.و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب رئاسة التشريفات المرقم 13212 في 7 أيلول 1941، و4، ص5.

(73) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، مذكرتا وزارة الخارجية المرقمتان 14 و16 في 17 و24 أيلول 1941 الى المفوضية اليابانية في بغداد، و2 و3، ص 2، ص4.

(74) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين. تطور الاحداث لفترة ما بين الحربين 1914–1945، بيروت، 1986، ص ص 406- 407.

(75) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص50.

(76) المقابلة الشخصية مع الاستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي بتاريخ 26 كانون الاول 2008.

(77) " الحوادث "(جريدة)، بغداد، العدد 39، 15 تشرين الاول 1941.

(78) " الحوادث "، العدد 51، 29 تشرين الاول 1941.

(79) " الحوادث "، العدد 52، 30 تشرين الاول 1941.

(80) مقتبس في: " الحوادث "، العدد 52، 30 تشرين الاول 1941.

(81) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/521، قرارات مجلس الوزراء، كتاب مجلس الوزراء المرقم 5130 في 17 تشرين الثاني 1941، الى رئاسة الديوان الملكي، و27، ص50.

(82) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ح/653 في 17 تشرين الثاني 1941، و26، ص49.

(83) د. ك. و.، المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية 2326 في 17 تشرين الثاني 1941، و1، ص1.

(84) " الحوادث "، العدد 74، 25 تشرين الثاني 1941.

(85) المصدر نفسه.

(86) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900-1950،الجزء الثاني ، ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ،1989، ص495.

(87) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة نورالدين حاطوم ، الطبعة الثانية ، دمشق ، 1980، ص540.

(88) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص110.

(89) المصدر نفسه، ص111.

(90) المصدر نفسه، ص112.

(91) اسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية- الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945،بغداد، 2006، ص195.

(92) ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية – البريطانية 1945- 1958، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، ص ص 30- 31.

(93) للتفصيل ينظر: أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، المصدر السابق، ص ص 195- 196.

(94) لويس ل. شنايدر، المصدر السابق، ص161.

(95) المصدر نفسه.

(96) ادوين رايشاور، اليابانيون،ترجمة ليلى الجبالي ، الكويت، ص46.

(97) المصدر نفسه.

(98) محمود عبد الواحد محمود وصالح حسن عبد الله، المعجزة اليابانية: التحديث في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية والدروس المستفادة عراقياً ، " جامعة تكريت للعلوم الانسانية "، (مجلة)، جامعة تكريت، العدد 4، ايار 2008، ص380.

(99) خالد صبحي احمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية 1945- 1953، بغداد، 1986، ص130.

(100) فاضل الجمالي، العراق أمس واليوم، بغداد، 1954، ص28.

(101) " الزمان " (جريدة) بغداد، العدد 4675، 2 آذار 1953.

(102) " الزمان "، العدد 4699، 30 آذار 1953.

(103) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/4638، كتاب السفارة العراقية في واشنطن المرقم 117 في 22 تموز 1953 الى وزارة الخارجية، و29، ص57.

(104) " محاضر مجلس النواب "، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1954- 1955، الجلسة السادسة والثلاثون في 21 مايس 1955، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1956، ص687.

(105) " الوقائع العراقية "، العدد 3638، 6 تشرين الثاني 1955.

(106) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء التاسع، ص234.

(107) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/5708، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 9884 في 10 تشرين الثاني 1955 الى مجلس الوزراء العراقي، و86، ص132.

(108) د. ك. و.، المصدر نفسه، رقم الملف: 311/5710، قرارات مجلس الوزراء ، جلسة 21 تشرين الثاني 1955، قرار رقم 22، و58، ص103.

(109) " وزارة الخارجية "، سجل أعضاء الهيئة الدبلوماسية في العراق 1957، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1957، ص61.

(110) المصدر نفسه.

(111)S.W.Romahi, The Diplomacy of Resourses in Arab- Japanese Relations, in: " العلوم الاجتماعية "(مجلة)، جامعة الكويت، العدد 4، 1979، ص ص 5-7.

(112) " الزمان "، العدد 5729، 2 أيلول 1956.

(113) " الزمان "، العدد 5735، 9 أيلول 1956.

(114) " الزمان "، العددان 5735 و5736، 9 و10 أيلول 1956.

(115) " الزمان "، العدد 5735، 9 أيلول 1956.

(116) للتفصيل عن تاريخ حياة عبد الله بكر ودوره السياسي في العراق ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الملكي، دار الحكمة، لندن، 2005، ص ص 223- 224.

(117) " الشعب " (جريدة) بغداد، العدد 3622، 18 أيلول 1956.

(118) " الشعب "، العدد 3623، 19 أيلول 1956.

(119) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص 67.

(120) " الشعب "، العدد 3623، 19 أيلول 1956.

(121) " الشعب "، العدد 3624، 20 أيلول 1956.

(122) المصدر نفسه.

(123) " الشعب "، العدد 3625، 21 أيلول 1956.

(124) " الشعب "، العدد 3626، 22 أيلول 1956.

(125) " الشعب "، العدد 3628، 25 أيلول 1956.

(126) للتفصيل عن تاريخ حياة فاضل الجمالي ودوره السياسي في العراق يمكن الرجوع الى: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1997.

(127) " الشعب "، العدد 3629، 26 أيلول 1956.

(128) " الشعب "، العدد 3633، تشرين الاول 1956.

(129) " الشعب "، العددان، 3635 و3636، 3 و4 تشرين الاول 1956.

(130) المقابلة الشخصية مع الاستاذ جعفر عباس حميدي بتاريخ 3 آذار 2009.

(131) " الشعب "، العدد 3639، 8 تشرين الاول 1956.

(132) " الشعب "، العدد 3641، 10 تشرين الاول 1956.

(133) " الشعب "، العدد 3643، 12 تشرين الاول 1956.

(134) " الشعب "، العدد 3637، 5 تشرين الاول 1956.

(135) تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني عام 1955، بعد اندماج حزبي الاحرار (الليبرالي)، والمحافظين(الديمقراطي)، ويعد الحزب من أقوى الاحزاب في الساحة السياسية اليابانية، وأوسعها انتشاراً، وقد حكم اليابان خلال الاطار الزمني للدراسة، بعد عام 1955، (ينظر: " اليابان دولة وشعب وحضارة "، ص ص 39- 41).

(136) تأسس الحزب الاشتراكي الياباني عام 1932، وتم حله في عام 1940، واستعاد نشاطه بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد الحزب من أكبر الاحزاب المعارضة في اليابان(تنظر: " وزارة الخارجية ". العلاقات العراقية – اليابانية ودور اليابان في تنفيذ برامج التنمية في القطر العراقي ، اعداد السفير قحطان لطفي علي،بغداد 1976 ، ص54).

(137) " الشعب "، العدد 3637، 5 تشرين الاول 1956.

(138) المصدر نفسه.

(139) " الشعب "، العدد 3638، 7 تشرين الاول 1956.

(140) المصدر نفسه.

(141) ولد المميز عام 1909، والتحق في وزارة الخارجية العراقية في عام 1933، ثم عين بمنصب المدير العام للدائرة السياسية بدرجة وزير مفوض في 1 تموز 1956، ثم وكيل وزارة الخارجية العراقية.(" وزارة الخارجية "، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1957، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص4).

(142) " الشعب "، العدد 3624، 20 أيلول 1956.

(143) سام. هـ. شور. وبول. ت. هورمان، نفط الشرق الاوسط والعالم الغربي. الآمال والمشكلات، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، 1974، ص148.

(144) " اليابان دولة وشعب وحضارة "، ص48.

(145) المصدر نفسه، ص51.

(146) ولد فضلي عام 1912، والتحق في وزارة الخارجية العراقية في عام 1932، وعين مشاوراً ثانياً في السفارة العراقية في باريس عام 1954، ونقل من هناك الى القائم بالاعمال العراقية في جكارتا عام 1956.(" وزارة الخارجية "، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1956، مطبعة الحكومة ، بغداد، 1957، ص7).

(147) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/4643، كتاب وزارة الخارجية المرقم 40659 في 26 تشرين الثاني 1957، و17، ص28.

(148) ولد نو بيساكي عام 1896، عين وزيراً للخارجية في عام 1956، تولى رئاسة الوزراء (1957-1960)، استقال من الوزارة عام 1960، توفي عام 1987(تنظر: Microsoft, Encarta, 2008.)

(149) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/4643، كتاب وزارة الخارجية المرقم 40659 في 26 تشرين الثاني 1957، و17، ص28.

(150) د. ك. و.، المصدر نفسه، الملف نفسه، و17، ص29.

(151) للتفصيل عن تاريخ حياة احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، يمكن الرجوع الى: مأمون شاكر اسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 1999.

(152) " الشعب "، العدد 3994، 10 تشرين الثاني 1957.

(153) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء العاشر، ص170.

(154) " الشعب "، العددان 4001 و4003، 17 و19 تشرين الثاني 1957.

(155) " الشعب "، العدد 4001، 17 تشرين الثاني 1957.

(156) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/4638، كتاب وزارة الخارجية المرقم 200 في 17 كانون الثاني 1958 الى مجلس الوزراء، و12، ص14.

(157) " الزمان "، العدد 62326، 9 مايس 1958.

(158) " الزمان "، العدد 3216، 12 نيسان 1958.

(159) المصدر نفسه.

(160) ولد عبد الملك الخضيري عام 1909، وحاصل على شهادة بكلوريوس قانون، والملتحق في وزارة الخارجية عام 1933، ثم عين وزيراً مفوضاً عام 1941، ثم وزيراً مفوضاً في روما عام 1952، وعين بمنصب وزير مفوض في طوكيو عام 1958. (راقية رؤوف الجلبي، سفراء العراق خلال سبعة عقود 1924- 1994. دراسة وثائقية وتحليلية ومقارنة لخلفيات السفراء ومعدلات بقائهم في الخدمة الدبلوماسية في العهدين الملكي والجمهوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص145).

(161) " الزمان "، العدد 6230، 2 مايس 1958.

(162) " الزمان "، العدد 6238، 11 مايس 1958.

(163) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 311/5938، الموضوع ((اوسمة للصين واليابان))، و4، ص4.

(164) تنظر: " الزمان "، العدد 6234، 6 مايس 1958.

(165) " الزمان "، العدد 6238، 11 مايس 1958.

Abstract:

This study , which is titled The Diplomatic Relations between Iraq and Japan 1921-1958 , is divided into introduction and two sections ,as well as a conclusion in which all the results reached at ,are mentioned.

The first section deals with the diplomatic relations between Baghdad and Tokyo from 1921 till 1943.And the most noticeable one is the start of the diplomatic relations between the two countries in 1939 ,then the retreat of these relations in 1943 and Iraq announcement of war on Japan in 1943.

While the second section, which is titled The diplomatic developement between Iraq and Japan during the period followed the World War II until the revolutions of July 14th, 1958. The diplomatic relations witnessed a new state ,which was represented by the return of the diplomatic relations between the two countries , which their progress was reflected on the development of the cultural and economical relations.